

منه وباع المعروف المنكر قد يكونان معلومين بالضرورة فيحتمل كل واحد قد يكون
معلومين بالاسناد لا فخص وجها من وجهين لذلك الدليل ولا يجب في غيره النظر لوجها
لكون وجهها شرطاً فلا يحصل شرط ولا يشترط في المأمور والمنهي ان يكون مطلقاً
غير المكلف اذا علم اضراءه بغيره منع من ذلك كذا الصبي مني عن الحرمان لئلا يعود ما دونه
بالطاعة ليعلم عليها من ان يكتب ما اوترك اجباً لا يقطع عنه وجوب الامر والمنهي لا
يقطع بتركه احد الواجبين الواجب الآخر وعن السلف من واما الخبر وان لم يعقلوه ولقولنا
لها ما كتبت عليها ما كتبت الناس آيات كثيرة تدل على ذلك كقولنا نعم الذين ان
كنتم في الارض اقاموا الصلوة واتوا الزكاة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وغير
ذلك ثم انه قد جعل الوجه مقبولاً بالاشارة والضعف لقوله نعم وانما عشرينك الا قوله
وقوله نعم قوا انفسكم وابكم نارا وقوله ما الناس الحجة وغير ذلك فانه اكد الامر
على الوجهين سنة اولونهما انكسب مبدى التي لم تجر العادة للانسان من حيث
افتقاره بقا شخصه الى القدر والملبس المسكن التي لم تجر العادة بخلقها الى البناء
فيجب السعي لتحقيقها على القادر عليه بطريق لا يودي الى منفع القواصم ^{على} ^{منك} ^{على}
التقديرات الشرعية واما ليس بقادر فقد قضت العناية الالهية وجوب ذلك
غيره من القادرين الاول فالاول سبباً لتفصيل ذلك ثم ان الطرف للقادر

لتعاد كثيرة افضها ما كان بالاضطرار في البيع والشراء والصناعة فقد اوحى الله
 داود انك نسف العبد لولا انك تاكل من بيت المال فيكفي داود فادع الله
 قد انت لك بعد من كان يعمل من ذلك وما وبعها وبعثت من ثمنها ويصدق بالبا
 ثم البحت هنا فثمان في البحت عن الاكتساب ليقول مطلق وفيه آيات لا والله في هذا
 والقضا فها راسي ابتنا فها من كل شئ موزون وجعلنا لكم فيها مستحقين
 من ستم له برافق من ان من شئ العبد ما خزانة وما ننزل الا بقدر معلوم من قوله
 الا جبار يكون الارض محل المعاش والارض تواف الا كتاب الا مشان على عباده
 بما احسن ذلك لهم وفيها فوائد الارض مضمونة لعامل محذوف بفسره الظاهر وما
 هو بطلها وجعلها مسكنا واستقر منتفعا للحيوان وان كان كانت كره عند بعضهم
 غير مناف لبطلها فانها لعظم حرمها لا ينافي بطلها كرتها القضا فها راسي جبالا
 اني ثابتة وغلل ارباب البنية ذلك بانها كرهه حاصلته في الماء وانما اطاع بها المالكون
 فلو كانت كرهه حقيقه لم يثبت على وضع واحد لان بعض اوضاعها ليس ولي من بعض
 الجبال على غيرها كبرها حقيقه وثبت ولا تضطر لان الجبال او تثبت
 الارض ثباتها ولذا لك سمت جبال او تاد على اوجه الاستعارة فان الوجود بوجوب
 ما يربط واعلم انه لا ينافي في ذلك فلو لنا انما كانت بفعل الفاعل المتعار لا ينافي

قد فصل بالسبب المراد بالموزون المعتدل أي ابتدأ فيها أنواعا من النبات كل نوع منها مل
 باعتدال تختص بحجب أو غير ليطول الوزن عن اعتدال لا خبر لا بمعنى تساويها فانهما لم يوج
 بل باضافة ذلك النوع وما يلحقه واما اختلاف أنواع النبات بحجب اختلاف اجزائها
 كيفياتها وقال الحسن بن زيد المراد بالاشياء التي توزن كالتدبير النفقة والمعاد
 وليس بشيء نعم انه جعل لنا فيها معائش أي أسباب معائش من أنواع الزرع والحرث ^{فقط}
 فيها بالمرأعة والمساواة لا جارة على الاعمال في ذلك البيع للنبات وشرايته ^{كتاب}
 به بزيادة وجوه التماثل وقياس معائش ان لا يميز لان الياء فيها اصلية وانما يميز اذا كان
 زائدة بعد الف التكسير كما في رسيل وعجائر ومن يميزه على ضعف تشبيهها بغيرها قوله
 معاد من ستم له بارقين الواو بمعنى مع نحو مالك زيد لا تمنع العطف على المضمير المحذوف
 لكم الابعة عادة الجار والمراد بالحيوانات التي ليس للانسان سببا لزرقها كالوشج
 الطيور وحيوانات البر والبحر لان المراد العيال والمالك الخدم بمعنى الخدم ^{الكل}
 بل امير زرقهم لان هولاء من جملة المخاطبين بقوله ثم جعلنا لكم فيها معائش وكون الزرق
 في الحقيقة هو الله لا تمنع من الطاعة على من سببه فان اكثر افعالها بالاجابة ^{لنفسه}
 السبب في البعده وانه ليس في نفسه سببا في غير الزرقين ٢ اجبر سببا ما من شيء من
 شيا المكنة من سبب الا انواع الا هو قادر على ايجاد فرائضه كناية عن مقتدراته ومقتضاه

جزء الحزين هي كلمة كن كلمة كن مرسومة بالوقت فاذا جاء الوقت قال لكن فيكون ما اجمع خزان
 مع ان افراد ما كان بعيد العموم لان مقدوراته غير متناهية فلو افراد لا وهم متناهية
 وان كان كل شئ عنده خزانة وهو كريم ونحن محتاجون اليه لكن حربان افعال على ^{المصالح}
 وعدم المفاسد فذلك خلف الناس في سبط الرزق ونصيره لجواز كون الرزق ^{مصلحة}
 لشخص دون آخر وفي حديث القدسي ان من عبادي من لا يصلح له الاغنى لو افقر ^{فنده}
 وذلك ان من عبادي من لا يصلح له الا فقر ولو اغنيه لافسه وذلك الناس ولقد كنا كم
 الارض وجعلناكم فيها معاشين قليلا نذكرون كنكم احيى حكمكم وقيل منسوب على التميز
 وهي كالتي قبلها في الارض وجعل اياها الحس كلها في الارض وهو طاهر لمن نيرة
 يا ايها الذين كلوا مما في الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبغوض
 كلوا مما حذوف او كلوا شئاً ومن في حال التبعيض وحلالا طيباً صنفان للمفعول المحذوف
 حلالا منه واوريد بالطيب ما يكون بالنسبة الى الطبع والالكانا تارة فاذا وصل عدو لا
 خطوات الشيطان اى لا تعدوا في تناول المحرمات وفي آية دلالة على اباية ^{الاجبة}
 قيل فيه حاله ايضا اباية اكل ما يبريد انسان من الثمرة اذا لم يقصده ولم يجعل منه شئاً لم
 يعلم كراهية الاكل فيه نظراً بنا ببناء انما دل على اباية ما علم اباية لا ما لم يعلم اباية
 جعلت دليلاً على اباية ما ذكر كان مصدرة على المطافان قيل انه يعلم بالبيان من فعل

دلالة بآية باحة ذلك لنا يكون ذلك هو الدليل لا آية مع انما نقول الاول عدم جواز ذكر من
 ثمرة لاصالة عصمة مال السلم لا عن النفس منه وما ورد من اخبار الاعداء الموهومة لا
 خارج في ذلك سبب نزول آية ان قوما هموا على النفس شيئا من المباحات الممنوعة
 هذا فسرنا لا بوجه كلوا من طيبات ما زرعنا لكم ولا تظفوا فيه فحبل عليكم عصى من بحل عليه
 حتى فقد هي من طيبات والطيبات فيه دلالة على باحة التكسب وطلب الرزق
 ان لا يستعمل على الطغيان اما تجوز اهدوا الشريعة في جهات التكسب اما في حالات
 بعد حصول المال لمن سح الفقر اخذوا هم والتكبر عليهم واستشعار الفخر والتعجب كما قال تعالى
 ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقري يحل نفهم انما هي نيرل وكبريا من محلال
 لمحلال الفضل وقبل معنى الوجوب من قولهم حل الدين اي وجب داؤه وهوى اى سقط
 لمراد لازم السقوط وهو المحلال وانزلنا من السماء ماء باركا فافبتنا به بلدة
 جديدة والنخل باسقاط طلع فضبه زرقا للعباد واجبتنا به بلدة ميتا كذلك الخروج
 باركا كثير النافع وجب المصداق من باب اضافة الموصوف الى صفة كقوله الحمأ
 مراد به نقطة النعير واما شابهها من محصورات باسقاط اى طهرها وتخليها من
 هم بمقت الشاة اذا حملت النضية بمعنى المضن واما بعضه فوق بعض ف
 صوب المفعول له وهو علت لا مبتدا او مصدر والبلدة المنيبة والحربة وفي آية دلالة

على انه تعالى خلق هذه الاشياء لاجل انتفاع العباد وسابا لوجه الاستقامات
فتكون مباحة لهم الا ما ورد النهي عن استعماله ^{السا} وهو الذي جعل لكم الارض
ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزق ^{وايه} الرزق ذلولاً اي لينة تسهل لكم السهو
فيها ومناكبها جبالها وجوانبها وهو مثل لغز التدل فان منكب البعير ينسحب
ان يطأه الراكب لا يتدلك فاذا جعل الارض في الذل بحيث يمشي في مناكبها لم يبق
شيء يذل في الآية دلالة على جواز طلب الرزق خلافاً للمصنفين حيث منوها
ذلك استعماله على مساعده نظمة باعطاء التمتع والباح وهو جعل منهم فان ذلك
عطا غير مقصود بالذات بل لا يمكن المنع لما اعطوا شيئا وفي الحديث انه لما نزل
من منى جعل له مخرباً ورزقه من حيث لا يحتسب انقطع رجال من الصحابة في يوم
واشتغلوا بالعبادة ونوفا بما ضمن بعد علم علم النبي بذكره فاجاب عليهم ذلك وقال
لا بعض الرجل فاغراخاه الى بيتي الرزق في ترك الطلب ثم الطلب للرزق فيقيم
الاحكام ^{نفسه} الختم واجب هو ما اضطرر الانسان اليه لاجته لا غيره ونذبت هو ما
زيادة ^{نفسه} ما لا يفسد على العيال ولا يعطى للمهاجر والافضل على الغير ومباح وهو ما
يرجع مال الخالي عن حبه عنها ومكره وهو ما شتمل على ما ينفي النزهة عنه وحرام وهو
اشتمل على حبه وقبح وفي طلب المحلل للعمود الى العيال اجر عظيم قال النبي ص الكفا على

كالمجا نيسبيل الله في العتق عن شيا بجرم التكب بها اشر اليها في القرآن وفيه آيات
 الا ان قال اجعلني على خزائن الارض الى خفيظ عليم امي خزائن ارض مصر والام للعهدة لالم
 يكن يحكم بالمال قال له ملك انك اليوم لينا يمكن امين فوصفه بوصفين صالحين
 للولاية وبعد فوصفه للسؤال فقال الولاية وقال اني خفيظ امي حافظ لما تستحفظه عالم
 بوجه الصرافة يستدل التقصا بهذه الآية على جواز الولاية لمن قبل الظالم او غير
 المتولى من حال نفسه وحال المنوب انه يمكن من العدل لا يخالفه المنوب حاله
 مع ملك مصر والذى يظهر ان بنى الله اجل قدر من ان ينسب اليه طلب الولاية من الظالم
 وانما قصد الصالح الحق الى استحقاقه لانه وظيفته واعلم ان الولاية تقسم قسمين اما ان
 يكون من قبل الامام العادل الزا فموجب قبولها ان يأمره لا اذنا فموجب قبولها
 ان لا يأمرو بها ويكون مستعدا لها وليس هناك استعداد لم يعلم به الا امام فموجب
 الفرض كجاءه يكون هناك استعداد فموجب طلبها ولا يستحب له ان لا يكون صالحا لما
 من جهة لا يعلمها ان لا يكون مستعدا ولم يأمره الامام بها فموجب طلبها بل قد يجرم
 التبع لو دلاه الوعد ان لم يورثه ومن قبل الجبر ولم يتمكن من العمل عليه لم يلزم به
 فحرم طلبها الفرض كجاءه يتمكن من العدل فموجب طلبها ولا يستحب الفرض كجاءه ولا
 الزا ما يخفى مخالفة الفرض فموجب قبولها الفرض كجاءه ولم يخفى الفرض كجاءه فموجب

سورة مائدة

سورة المائدة

فبما لا يفتل غير ما ينج فجوم اذا لفتية في الدماء ولو كان ضررا يسيرا ولم ينذر لم يحكم
 فذاكرة قبولها انما سمعون كذب كاللون للسمحت روى عن النبي ان السمحت قول
 الرشوة في الحكم وعن علي هو الرشوة في الحكم ومهر البغي وكسب الحكم وعصب الفعل
 الكلب من الغزو ومن الرشوة وصدوان الكاهن والاستعمال في المعصية وعن
 السمحت انواع كثيرة فاما الرشاش في الحكم فهو الكفر بما لكفر بالله وبنهاؤه
 حاصل نفس السمحت ان كلفا لا يحل كسبه واستفاقة من السمحت وهو الاستيصال
 سمحة واسمحة اى استاصده وسمى الحرام به لانه يقبض اليه استيصال وقيل لانه لا يركب
 فيه وقيل لانه سمحت مودة الانسان لما كان الرشاش في الحكم بجميع عدة قبايح فانها
 يقصد ابطال الحق فيستلزم ذلك الكذب بن على الله وعلى رسوله والعمل بشهادة الزور
 واخذ اموال من سمحة واعطاه غير سمحة وسماح شهادة الفساق ونجاسة له وسوله
 وعدم المودة ونجاسة حسن الظن بمن احكم اليه غير ذلك فله ذلك من السمحت بالرشوة
 دافع الرشوة ان توصل بها باطل هو كاذبا في فعل الحرام وان توصل بها الى
 لا يمكنه تحصيل المصلحة فليس على الحاكم ان يحكم بما آتاه ما هو فاعل حرام سواء احكم بحق او باطل
 لا دفع او جليثم القاضي اذ لم يوجد غيره في البلد ممن يقوم بوظيفته يتعين عليه القضاء
 يكون بالقضاء موديا للمواجب لا يجوز له اخذ الاجرة على ذلك بل يجوز له الزيادة من

المال فقول ان كان دافعا فلا دافعا ان لا يتعين عليه ان يقضي فلا يجوز
 ايضا فان كان دافعا فلا فضل له ان يترك الرزق من بيت مال وان لم يكن جاز
 لانه من المصالح لا يكره ما افيناكم على البغاء ان لا يكون نخسا لتبتوا عرض الحيوة
 الدنيا ومن يكرهه فان الله يحب من يكرهه غفور رحيم يتبدل هذه الآية بالثانية
 على تحريم اجرة الزانية وكان ذلك سنة في مجابته وذلك كان سبب لما ان
 ابن ابي بن سلول اسلنا فحين كان له جوار يكرهه من على الزنا ويضرب عليه
 فاشكت منه ثمان الى رسول الله فسرلت الآية ونها فوايد اجرة الزانية حرام
 كانت حرة او منكرته او غير مكرته للاجماع على ذلك التحريم شامل للزانية وعمر
 ممن يعلم ذلك الا فلا نعم يكره معاملته من جهة سيرة لا تحريم الا كراه مع ارادة
 التخصيص خرج من خرج الغالب لعدم تحقق الكراه بدون الارادة والا فلا كراه مطلقا
 سوا اردن التخصيص لم لا يردن سوا كانت لطلب عرض الدنيا ولا قوله نعم فان الله
 بعد الكراهية غفور رحيم اي لمن لا ينكر مكرهه ولا كراهه الا في المباحات قال في دفع عن
 الخطاء والسيان وما استكرهوا عليه فذلك في محله الله ابن سبيل من الله غفور رحيم
 واما الكراهية فمهم ايضا مغفرون عن الوعيد في العقوبة وعندنا يجوز ان يمتنع
 من بعد عن مثله الا بوجه ايهما الدين آمنوا انما الخمر والميسر والنصاب ولا لزام من

عن غسل الشيطان فاجنبوه تعلمون انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة
والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون
فانما اتيان هاتين آيتين على محرمات هي آخر آية نزلت في شأن الخمر وقد
التزم في الآية قبلة اموراً قصد برأيانها الموكدة ضم الخمر الى الاضغاث في وجوب
اجتنابها ثم نسبتها رسماً جعلها من عمل الشيطان والشيطان لا ياتي منه الا شر
انه امر باجتنابها الشامل للجميع اوصافها ١٦ انه جل الاجتناب جياً للفساد واذا كان
الاجتناب فلا مكان للركون خبيثة انه ذكر ما ينج منها وهو العداوة والبغضاء
لقصد عن ذكر الله وعن الصلاة ١٩ ان فيه وعيد الله بقوله فهل انتم منتهون وهو مبالغة
في الوعيد والتهديد وهو ابلغ من انتمو عرفاً وسبباً في الخمر يزيد كلام والضمير خاطئ
بعود الى الرجس والى عمل الشيطان اعم من الرجس والرجس اعم من الخمر والميسر انتهى
عن العام يستلزم النهي عن خاص وانما حصص العداوة والبغضاء في الخمر والميسر لان
موجب زوال العقل والميسر موجب زوال المال وزوال العقل والمال موجبان للعداوة
بين العابدين والبغضاء بخلاف الانصاب لا لازم فانها لا موجبان لخطا
النار لا العداوة بين العابدين اذا عرفت هذا فهنا احكام ايجرم التكليف
وسائر المكرة فان الله سبحانه اذا حرم شيئاً حرم ثمناً كما قال وقال ايضا لعن

اليسود حرمت عليهم الشوم فباعوه ما ذكروا منها وكذا لاجرة على عمل متعلق بها من
 حمل وعصر وسقى او غير ذلك في حابران رسول الله لعن الخمر وشاربها وعاصم
 ما وساقها وابعاد اكل ثمنها فقام اليه عرابي فقال يا رسول الله اني كنت رجلا
 تجالني فحصل لي من بيع الخمر مال فقل تنفيحي المال ان عملت بطاعة فقال
 الله لا تنفقتي في ح او جهاد ولم يعيدل عند الله خياح بعوضته ان الله عز وجل لا يقبل
 الا الطيب من كل شئ ولا يقبل الا الطيب الميسر هو القمار مباركة الله تعالى
 واشطر من فاذ كل المفسرين وهو لم يرد عن اهل البيت عليهم السلام قالوا حتى لعب
 بالجوهر من القمار فحرم التكب في عمل الآلة وبمعناها ويجلس في مجلس يكون فيه قال
 الله عليه وآله الطاعين بالزور شريك من عصى الله في لحم الخنزير ودمه قال الصادق
 في اللعب بالشرط شرع شرك السلام على الالهين معصيته والاختلاف في تحريم الزور وكذا
 اشطر من الا ما فعل من بعض الناس فحبه من جوارحه بغير رهن او لم يكن ثمنه عن
 الاحال الهية عن الصلوة ثم ان نصاب الاضنام التي كانوا يعبدها ويحرمون
 ايضا بعلمها او بيع الخشب وشبهه ليعمل منها قال النبي صلى الله عليه وسلم يحرم بيعه على من
 منه علمها وكذا بيع العنب على من يعمل الخمر والمشهور كراهية ذلك الامع الشرط فحرم الا
 بيعه في نفع الزاد ومنها كحل وصدود حتى قدح لا يربح لها والا فضل كانوا يقولون

[illegible]

هذا علم انه تعالى حرم العمل بهذه الارلام اما على الاول فانه نوع من التكهن من غير ان
 من بعد تافيه واما الفرقة الشرعية كما نقل انه كان اذا اراد سفر القبر من
 ناي في اسبج احد هين فليس من ج القسم لكون الرسول اخذ ذلك باذن الله
 الفرقة كانت عن معلوم الله وكذا ما يتداوله اصحاب من استخارة بالرقاع والحصا
 البعوض ما يتجدد الفضا في الامور المشككة من الفرقة كما نقل عن اهل البيت عليهم السلام
 كل امر مشكل في الفرقة وكل ذلك مستقى من الشارع فلا مسطر فيه واما على الثاني فلا
 منه عنه كما يحرم استعمال هذه الامور لا رجعة كذا يحرم اقضاء الآتيا بل يجب ان
 انزاجها عن صيورها وكذلك الخمر يجب ان لا يحرم اقضاءه اللهم الا ان يقصده التحليل ولو
 في علاج فاق ذلك ما لا يس على العمى خرج والاعلى الماعز خرج والاعلى المرمى
 والاعلى النفس ان ناكلوا من موتكم او موت اباكم او موت امهاتكم او موت
 اخوانكم او موت اعمامكم او موت عماتكم او موت خالاتكم او ما ملكنم مفاتيحه او صدقكم
 ليس عليكم جناح ان ناكلوا جميعا او شتانا فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية
 عند الله مبركة طيبة كذا كتب بن الله لكم الايات الحكمم تغفلون يستبدل
 بهذه الآية على جواز التصرف بالاكل لا غير من موت الاقارب عند كورين ما
 رفع فحيا المستلزم لا باحتة لكن بشرط عدم كراهية المالك وعدم ان سرف في الله

انصرف سوا كان املاك حاضرين او غائبين بعينهم شرط في الاباحة كون الحال في يومهم في
 يومهم فظاهر الآية عدم التقيد بامرهم بالادخل بعضهم وهو جبايى جعلها منقوطة بكونه
 الله عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا من طيب منه والمنقول عن اهل البيت عليهم السلام
 هذه من العموم بالشرط المذكور يكون من باب تخصيص سنة بالكتاب هو قول تقريره
 كان شرط الاباحة عدم كراهية مالك في فرق بين بوث المذكورين وبين بوث
 غيرهم جواب الفرق هو ان بوث غيرهم بشرط العلم بعدم الكراهية الى العلم بالرضا
 اما بوث الاقارب المذكورين فيكشف عدم العلم بالكراهية وكفى بذلك فرقا ولستم
 في الآية بقوا يداؤك رد في الله ان الله تعالى عن ابن الميت ان جاءه خرجوا
 القراءة فلو بوثهم لهولاء فكانوا يخرجون من الاكل من تلك البوث فنزلت
 اجود ما قيل في سببها وقيل كان ذوالقربات يستحبونهم الى بوث قراباتهم او الم
 عندهم ما يطعمونهم ثم يخرجون من ذلك فنزلت في قول كانوا يتوفون موكلتهم خوف
 غلامهم او كراهية ذلك طبعا فنزلت ١٢ انه لم يذكر الاول وقيل لان ذلك معلوم بالمعصوم
 من اولها جاز ان كل من بوث الابعد ففي الاقرب الاول وقيل انهم المردون من يومهم
 بوثهم بوث ابائهم لان مال الولد مال الوالد لقوله انت مالك بك ولقوله صلى الله
 عليه وسلم اكل المرء من ولده كسبه لذلك لم يثبت الربا بينهما لكون مالهما واحدا

وكذا الجنة في الزوجة قبل المرد وما ملكتم من ثياب بون للمالك وليس ينبغي لاني ^{لصبي}
يكفاه ليد قبل المرد لو كس في عقد البيت والبيتان يجوز له ان يأكل منه لانه كالجزء ^{من}
التي تفتت على مناجرة النفاق قبل هي الخواص كقولهم وعنده من ثياب الغيب ^{لها}
وقد سمع منقاع ^م او صدقكم اي بون صدقكم بون المضاف عن من هو ^{محل}
يدخل بنت صدقة فياكل طعامه غير انه وحكي انه قال يدخل احدكم يدك ^ص
او كسبه فيأخذ من فعالوا قال فلتسم باصد فادوا اصل انه اذا كانت الصدقة ^{علم}
الرضا بالاكل فيقوم العلم مقام الادق وعن ابن عباس ان الصدقة اقوى ^{من}
فان اهل النار لا يستغيثون الاباء والامهات بل بالصدقة فيقولون فما لنا من ^{من}
والاصدق حميم ^م كانوا يخرجوا ان يأكلوا وحدها كما كان داب العرب باصد ^{الح}
ينظر من يأكل معه الصباح الى الرواح فاذا ايسر كل للضرورة فشرى ^{ليس}
ان تأكلوا معاً ^م استأثروا عن عكرته نزلت في قوم من الانبياء كانوا اذا نزل بهم ^{صنف}
لا يأكلون الا معه فنزلت نصته لهم ان يأكلوا كيف شاءوا فاذا خلتهم بون قبل ^{لاد}
به التقية وقيل الساجد والعموم اولى من الصادق هو تسليم الرجل على اهل البيت ^{من}
يدخل ثم يردون عليه هو سلامكم على انفسكم وعن حسن سيد بعضهم على بعض ^{لاد}
ادسلم على صاحب المنزل فيرد عليه فيكون سلامه سبباً للرد لان فاعل السبب ^{فاعل}

فاعمل المحبة تحية من عند الله مباركة فانه الامر بها او انهدا وما واجباته الدعاء عليه
 بمصدر غير لفظي تديم وضعها بالبركة لاننا نغرس المحبة في القلوب وجلب حسن
 الخلق تؤذن بالامن من سوء الخلافة وعن انس بن النبي رقيت من امتي احد علم عليه
 بطل عمره اذ اوصلت بكنة سلم عليه بغير خبر من بكنة انه تعالى بين في هذه
 آية مكارم الاخلاق من شريها لم عن دليته النجل و عدم الالتهاف فقال انما
 كذا لك بين الله لكم الآيات وفيه آيات الاول يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
 بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن براء منكم لا تقتلوا أنفسكم ان الله كان كيما
 رجما خطا عام والمراد لانا نأكل أموال بعضكم فخذف المضاف للعلم به ويجعل علم
 اخذف يكون انضافه لا للملك بل المطلق الاختصاص لقوله تعالى خلق لكم ما
 الارض من اوقه شملت هذه آية الكريمة على ثلاثة احكام النبي عن اكل الاموال
 فجمع كل ما لم يجد من الغصب السرقه و ايجارة والعقود القاسية سواء اشتملت
 الزباويل يكون فسادا بسبب كسبه كونه كور في الكتب النعتية وبدخل الباطل الباطل
 ما لم يكن بعقده كالتقار واجر الزانية وغير ذلك بالجملة هذا من المحملات المنقصة الى بيان
 ثم واهل بيته وفضل الكل لانه اعظم المنافع امن باب طلق في المردم و ارادة الاما
 هو ان تصرفه في غير ما تصرفات ابا بحة ما كان بسبب التجار والاسيئة انما تنقطع

والمراد بالتجارة التملك بعقد معاوضة مالية محضة وخبر التجارة لا هنا الا غلبه بل قد
اكتسب لسم الرزق عشرة اجزاء تسعة منها في التجارة ومنها فروع اشترط في التجارة كونه
عن ترخيص صادرة عن راض المتعاقدين فخرج ما لم يكن كذلك عن الاباحة اقال مالك
خبره المراد راضي المتعاقدين حال العقد فاد حصل ثم البيع ولزم فلا خيار قبل التفريق
وعنه هما وقال الزبيدي في المراد التفريق عن ترخيص فليها الخيار قبل التفريق هو من حيث
لقوله ابي حنيفة في ما لم يفترقا العقد مكره باطل نعم لو اجاز فيما لم يصح لحصول الرضا
الرضا يرد بالمعترضة عاذا اعتبارا بغيره كسبي والمجنون والسكران والسفيه والمفلس
نصح عقودهم ولو اجازوا بعد رد ال مانع والفرق بينهم بين مكره اعتبارا بعقد ولو لا
كراهه فاكراه مانع نعم الحكم لمانع السبب الرضا بشرط في سائر العقود للامتناع على عدم التفريق
نعم خيار المجلس ضمن بالبيع لا يكتفي التملك حصل الرضا من غير عقد عشرة سوا كان
البيع جليلا او حقيرا لا يشترط في الاباحة حصول التجارة للمصادقة عن الرضا في التجارة
تشرط العقد فلا يكون الرضا مجردة كافي او قال ابو حنيفة يكفي في المحضرات الرضا
وحده والاصح عندنا انها لا تكفي به مطلقا وهو التعارف بين الناس حصول الرضا
بعقد النفس بعدة كاف عند جماعة مناه وهو المشهور عندهم وعليه الفتوى وقال مالك
لا يكفي بعده نعم التفريق في مال الغير عقلا وقولا لا يبيع ما ليس عندك وقوله لا يبيع الا

فيما يجب بعضه لا دل قضية عروة البارقي والبيهي لا يقرر على الباطل والمنه في العائلات
 لا يقضي البطلان في نفى الحقيقة براد يعني صفة من صفاتها التي لا يبيع لازم والاصح
 الاولى والوكيل لوجع على ظاهره فيكون المراد لا يبيع الا فيما هو ملك كالكسب سبب الرضا
 او الاذن وانشر لا التقدم ممنوع يحتاج مثبتة الى دليل ولا تقتلوا انفسكم فانه اذا
 غيره قتل قصاصا فصار هو القاتل لنفسه والمضاف محذوف اي نفس غيره كمن فحذف
 الاشتباه وقيل الكلام على ظاهره لان الله لم يكلف بني اسرائيل ان يقتلوا انفسهم
 البصل قوله لهم عن ذنوبهم فرغ ذلك عن امته محمد رحمه الله ولم يذكر قال ان الله كان
 بكم حيا ويحفل ان يكون المراد لا تملكوا انفسكم بارتكاب الذنم في اهل المان بالباطل وهو
 وجه حسن ليكون الكلام بعضه اخذ بالجملة بعض الناس الذين لا يكون الربا لا يقومون الا
 يقوم الله في تحطيط الشيطان من المس في كذب انهم قالوا انما البيع مثل الربا واصل الله البيع
 وحرم الربا في جميع ما هو مذكور من بدع فانتفى فله ما سلف امره الى الله ومن عاود ذلك كان
 البتة هم فما خالعه كان له اجر في جهنم اذ اهل مال على غيره وطالبه يقول لا يجوز
 فالاحل حتى ازيد في حال ضعيفان ذلك فيقولان سوار علينا الزيادة في اول البيع
 لا يجوز او عند المحل لا حل تاخير فدا الله عليهم يقول لا يقومون الا كما يقوم اي من قوامهم
 لا يقبض ما انقبض المصروع تحت العربيل المصروع تحبط الشيطان فيصرعه ويخطه حركته

حجة الله

غير النسخ الطبعي على غير استحقاق كخطب العشرة التي لا تدرى اين تضع احقها من
 المسرى من الشيطان وانما متعلق لا يقومون اي لا يقومون من المس الذي بهم لا
 يقوم المصروع بمعنى ان نهوضهم وفيما هم قيام المصروع لانه نعم في بطونهم لا يكونون قيام
 وهو سبحانه الذي يبرفون بحاي يوم البعث والخطبة دليل التحريم قوله وامره الى
 يحاز به على اعلى بحسب ما علم منه في صدق نبوته في الانتهاء اذا عرفت هذا فانه فوايه
 البرافعة هو الزيادة ونسبه ما هو الزيادة على اس احوال من حيث الاستاوين من
 كمال او يودون فقبل تحريم الزيادة لا غير قبل من مع المزيد عليه وهو الصحيح خصوصا
 عدم التميز لا يحصل اطلاق اقضاء العقد من الوصين لما تقرر من العقد الفاسد لا
 عليه اثره المراد بالجنس هنا هو الحقيقة النوعية وتحقيق ذلك يكون الاقرار بنبوته
 خاص والزيادة قد يكون عينيه وهو ظاهر وحكيته كسج احد التجانيين مسابرة قد
 والمراد بالكيل والنزج ما كان حاصلا في عهد النبي وكل ما بعده لا يري عليه ما لم يعلم
 رجع في اولى العادة فلو اختلفت قبل لكل بلد حكم نفسه وقيل بغيره التحريم احتياط
 اول ٢ البرافعة من النسبة اجماعا لقوله انما البرافعة في النسبة واقتصر عليه ابن عباس
 المحض كونه قال الباقر بن محبوب في عقد الضياء هو الحق والخصر للمباينة العلم
 بالاجماع حصل على وقوع الزيادة في سنة شيئا انصرت عليه وهي الذهب والفضة

وانفسه والنفقة والتبخر والتمزج والخلج واختلف العامة بعد ذلك في العلة فيما عدا
 فقال ابو صيفيه الجنبه والتقدير وقال الشافعي مع ذلك الطعم والتمينه وقال
 القوة والادخار وعن احمد وابان احدهما كافي صيفيه والاخرى الكليل والكلو
 ولا يكفى الوزن عنده واما اصحابنا فقد عرفت انهم لم يرد بقوا ذلك بانهم
 قالوا انما البيع مثل الربا لانهم قاسوا الربا على البيع ام لا قيل لا لان لا يمتثلون
 ان يشبه الانسان شيئا بساوى درهمه درهمين فمخوزان مبيع درهمه درهمين
 نعم عليهم البعض على تحليل البيع وتحريم الربا ابطال لقياسهم فان القياس للمحال
 باطل اشفاقا قيل فليعلم ان يكون ينبغي ان يقال انما الربا مثل البيع ~~محل~~
 اميبانه جازم بالغة في انه المبلغ في اعتقادهم في الربا انهم جعلوه اصلا قياسا
 وقيل بان هذا المخو ان يكون قوله واحل الله البيع من تمته كل ميم على وجه الردوان
 مدته فرق بين الممنوعين في كبره جازم وسبب غلظهم الجهل بحكم الربا ووجه اجواب
 المساوات فانه يحرم الربا معطل بعلته غير حاصلة في البيع من تمته في قوله واحل
 البيع دلالة على اباحته سائر اقسامه من نفسه والسلف النبوية انواعه من بيع المراك
 والخطبة والتولية والمساومة والانواع البعجات من الثمار والحيوانات والصفى
 فذلك ورد بالبيان والفتوى في قيل قوله فلا سلف لانه لا يجب اعاده الربا

مع الجبل تجري مياه بل كفى مع ور العلم الامتناء وهو التوبة لا غير وفيه نظر لجزان يكون المراد
 بسقوط الالتم بالتوبة لا سقوط حق الغير لانه لا يقط الا بالاداء والربا من الكبار لا يتو
 عليه بنا في آخر آية ولقول الصادق ورسم ربنا اعظم عند الله من سبعين زينة يد
 محرم في حبيب الله حرام وقال الصيام انما شهد الله في تحريم الربا ليدل على منع الناس من
 المعروف في ظاهره وقد اوفى على لعن رسول الله في الربا خمسة اكله وموكله وشايد
 كاتبه ان الله قال لم يكن في النبي عن الربا والتفسير عنه بعبادة الله حتى اخبره لا خير
 ولا بركة انه يذهب عنه فيما بعد يحسن الله الربا ويرى الصدقات فان الحق هو نقصان
 حتى يذهب ثم قال والله لا يحب كل كفار أثيم تغليظ لسان الربا فان اخذه فبسر الكافر
 والائتم كثير الالتم وكذا في حكمه بخلاف العايد في النار الذي هو من احكام الكفار انما يابى
 الذين امنوا اتقوا الله ووزوا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فادونا
 بحرب الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤس امواكم لا تطعمون ولا تطعمون وعو الهافر
 ان الوليد بن المغيرة كان يرثي في اجماعه بقى له بقايا على نفس فاداه خالد بن ولید
 مطالبه بها بعد ان علم فزلت وقيل كان العباس وخالد شر كمين في اجماعه سلفا
 في الربا فجا الاسلام ولها اموال عظيمة فانزل الله آية فقال النبي ص الا ان كل ربنا
 اجماعه موضع داول ربا اضواء العباس ابن عبد المطلب وكل دم في اجماعه موضع

سورة انفور

موضوع و اول دم و اصفه رجب بن احمرث بن علیہ المطلب متافید او ذوقای ای اثر کرده
قولہ ان کتم انتم موئین مبالغہ آخری غرضتہ بدار البرا ہی ان کتم انتم مجازا مثل علی محمد
فالزمو باحکام الایمان اندی من مکتبنا تحریم الربا ولا تخروہ یلزم من ذلک ان لا یکون الکافر
مکلفا بتحریم الربا لان الکافر لا یطلب کفره باحکام الایمان اولایان بہ افان لم یفعلوا
فادنوہ بحرب الله ورسوله ای علموا بها من اذن بانشی اذا علم بہ وقره حشره واکو کفره
ای علموا غیرکم و هو من الاذن و هو الاستماع و حرب الله و حرب رسوله و قبل حرب الله بان
و حرب الرسول بالتعال و انما لم یقل بحرب الله لان المراد نوع من الجہلیم لکون التثنویۃ
و فی ذہ الکلام ایضا مبالغہ زایدہ علی ما تقدم ۲ وان یتم الی آخره قال الزمخشری و القاضی
وان لم یتب یكون مصر علی التخیل فیکون مرتدا و مالہ فی و لیس شکی لان منع انہ اذا لم
یکون مرتدا لم یز ان یفعل و یعتقد تخریما الحق انہ یحب ما و علی ما لک مع العلم بتحریمه فمالا جمعا
ابا و لم یتب فان جمعا ۱ و عرف الربا بقصد و ان عرف و جعل الربا صالحا علیہ و ان
تلا ال و جعل مالک العذر بقصد و محبة و ما مع الجہل فبقصد تقدم الکلام فیه لا یزید
ثم فرج ما من عظم من بہ فانتی افلا ما سلفه قوله نعم یا ایها الدین انما التقوا و و
من الربا یخرجان فی انہ لا یحب الربا السابق علی نزول التوہم و محققه فرما انہ یحب و لا یز
مع العلم و الجہل فما و جمیع بن الکلام من فقوال وجه الجمع انہ لا یحب علی الکافر و ما اخذہ

كفر والا ان يكون غيبه موجوده فاداسلم حرم عليه ان يفتي عند معاملته بالاسلم عليه
نحو البر ما مطلقا سواء علم بالتحريم او لم يعلم على الاصح لان الرخصة جاءت اليه عدم علمه
عذر التمكن من العلم قوله لا تعلمون اي ما جده ما هو زيد على رؤسكم ولا تعلمون بمعظم
يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة والتقوا الله لعلمكم تعلمون فيما كنتم
بالتى عن عوارها زيادة على ما تقدم وكان الرجل اذا وصل اليه الذين زاد فيه وآخروه الى رجل
آخر ثم اذا وصل زاد فيه ايضا وآخروه وهكذا فكان يتفرق بالتى الضعيف طال كذبون فيما هم
وذلك قيل معنى الاضعاف المضاعفة اى لا تريدوا به مواكمتهم فضعافا مضاعفة وحض التنى
لاكل ان كل من ادعى التفرقات لانه المقصود غلبا من الشاؤل وباقى مقاصد الآلة ظاهرة
جمعت لا يامنه على ان آيات تحريم الربا مخصوصه ليست علمها لما ثبت عندهم من علمهم السلام
من الماحاة الربا من الوالد وولده والزوج وزوجته وابنه وعيده واسلم والحرقى وبل الطيفين
الذين اذا كنوا على التستوفون واذا كانوا لهم او من خلفهم تحريمه والتطفيف الخس في
الكس والوزن لان ما يحبس شئ طفيف اى حقير وعلى هذا ما معنى من اى اذا كسوا او وزنوا
يستوفون قدم الاختصاص اى يستوفون على الناس خاصة واما انفسهم يستوفون لما يكون
التقدير ان كسوا ما على الناس كل ذلك متجمل واذا كانوا لهم اى كانوا للناس وزنوا لهم
بما كسوا ولقيت بئس كسوا وعسا فلا ولقد نهيتك عن نبات الادب اى حببت لك

على حذف الضعفاء كالأكليل والموزون واما المقيال وانه في الاول لان الأكليل
أكلن لهم في السوق بالملاء من البزاق وانه فائدة روى ابن سرجان ومقدمه
كانوا من حيث الناس كمالا فخرت فاجتوا وعن ابن عباس انه صلى الله عليه وآله وسلم
بها رجل يقال ابو خيفة وموصاهان بكيل واحد بها ويكتل بالآخر فخرت الايات
حالة دلت الآية على وجوب البقاء الكيل والوزن وتجويم النقص منها لانه يل سقيلا للثقل
وقيل بل اد في جنهم عاذا بانه منها ان البقاء الكيل واجب على اعطاء الرجح ضد
من النقص المحرم ومن ذلك قال لوزانه زن وارج وفي معنى الآية كثرة لقوله ثم يوزن الكيل
كثيرة من الخسرين وقوله ثم انقصوا الكيل والبزاق وغير ذلك الجميع مشترك في تجويم
الكيل والوزن ووجوب البقاء هما - يا ايها الذين آمنوا انقصوا من طبقاتكم
مما خرجنا لكم من الارض لا تيمموا الخبيث منه تنفقون في الآية دلالتان احدهما على
الانفاق من كسب الحرام والآخر عن الانفاق من كسب الحرام وثانيهما على وجوب النقص في
الحرام كالحلال والحرام ويؤيده قوله من الجبر بغير نص فقد انظم في الربا وقد تقدم في هذه
قوله ان قوله من الجبر بغير نص قد انظم في الربا وقد تقدم في هذه
كراهية الرجح على الموزن مع الضرورة فان ترك الرجح من الاحسان فيكون من العرف فانهما
كراهية معاملة الاذنين من سلفه الذين لا يبالون باقيل لهم وما قبل فريم لان الامر باعرض عنهم

يسلم ترك معاملتهم بابر انواع المعاملة فيها نظر لان العلم لا يلازم على انما من نفسه بل
 من خارج فيكون ذلك كما في ما مع ان الاعراض عن الجاهلين ايد التجاوز والعفو عن سائرهم
 معاملتهم ولذلك قيل لما نزلت سال رسول الله جبرئيل عن معاملة اعدائهم حتى قيل
 بركت فخرج فقال يا محمد ان بركت شرك ان بركت من قطعك فطعن من حررك تعفو عن ذلك
 ثم امر عليه سبها بكمالهم لا يخلو ان هذا في التسع وتسعون نعمة ولي نعمة واحدة فقال
 قيل نعم امدل على ان اية الدجول وسوم المؤمنين لان الاكثرين على ان داود خطب خطبة
 فيه ورى يا فتى خطب ذلك الكلام فيها كما تقدم في الاول لكن الدلالة هنا قرينة وان كان
 الاقبحا وحاصل النبي والائمة الاولى قال الرازي ان قوله نعم يا ايها العزيز والها
 جيتا ايضا فمراجعة تل على النبي من الاحتكاك وفيه نظر لان قوله نعم يا ايها العزيز والها
 اولى منه انما فدا لانه معنيته كذا قال في قوله نعم يا ايها الذين آمنوا لا تخوفوا الله
 الرسول فخرنا وانما كنتم وانتم تعلمون انها تدل على تحريم كتمان الجواب وحرب علام الشريعة
 الكلام فيه ايضا لما تقدم ولما ذكرنا حكيم قبل الاحتكاك بمره لقول الصادق عليه السلام
 وند الناس لا تشي لهم قبل حرام وهو لا مع قوله اجمالى حرم والمنكر ملعون وانما يكون حراما
 بشرطين احدهما جبر القوت الذي هو المحنظة والشيعة والتمرد والذبيبة السمن واللعن طلبة الزنا
 النفس فانيها ان لا يوجد اول سواه فخير صنفه على البيع وهل سب عليه قيل نعم والانتفت فابدا

ثمنا

بفائدة الجبر وقيل لا وهو لا يجمع لقوله من الناس من يسلطون على اموالهم وقوله لا يجمع الى
 ان ان يسلط على اموالهم عليه . العيب ان يحق على المشتري اولا والثاني يجوز
 مع عدم ذكره المشتري نعم كره ذلك كذا يكره البيع في موضع يستفاد من الاول
 وذكره ان بيع بالبراة من العيب لا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له
 ويكون المشتري بالخيار بين الرد والارش وفيه تمام محبت ذكره في كونه الفقه
 يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا انفقوا بئس لون بهذا الآية انما يفسر على ما
 ان الكافر اذا سلم عبده فله على عبده من سلم فان منع باء الحكم وسلم الثمن اليه
 انه لا يبيع ببيع العبد المسلم على كافر ان يبيع ببيع العبد المسلم من كافر وهل يبيع ببيع
 المسلم نفسه من كافر بالحد منه فلا يجوز اذ لا لها فاما العمل مطلق فيبيع لانه كالمسلم
 واما جبر خاص فاحتمال ان احد هما المنع للآية والآخر الجبر لعدم استقرار السبل وهو
 هو الجبر المسلم عنه لا يجمع بفسده فلا يجوز اذ لا يجمع عدم القبض فالاصح جواز كون
 الكافر وكذا على مسلم سواء كان الموكلا او كافرا او مسورا كذا ان يبيع كونه وصيا على
 مسلم لا يبيع اذ عارة العبد المسلم للكافر اذا سلمت ام ولا يجوز بيعها على اقرى الوتر
 لا يبيع الوصية بالعبد المسلم للكافر وكذا ان يبيع وقفه عليه ولا يبيع له بالجلد كالمسلم
 او حله في ملكه او سلطته عليه فهو باطل للآية وتوابعه وفيه ثبات

يا ايها الذين آمنوا اذ تصليتم يدرككم الي ارجل مسبح فاكثروه وكتب عليكم كآمت بالعدل
 لايات كتاب او كتب عليكم على الله وكتب عليكم على الله وكتب عليكم على الله وكتب عليكم على الله
 شي فان كان الله على الحق تسعيا او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليمل ولي باله
 يستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا حليين فرجل وامرئان من غيرهم
 انتم ان هذا احدى ما فقه كرامه بها حال حسنة ولا يالشبهه اذا ما دعوا ولا يشبهوا
 تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجل ولكم اقطعة عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا تراجوا
 ان تكون بخارة حاضرة تديرونها بكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها وانتم وانما يعم
 ولا ايضا كاتب لا شهيد ان تفعلوا فانه يصف بكم والتقوا الله بعدكم الله والله
 شى عليم تدا عليم اى تعاملتم بالدين ايا بالسلام او بسنة او بالجاره وفي الجملة كل
 احدى العوضين فيها سويل وقال الرحمن كمنه اذا ادين بكم بعضا يقال واني
 الرجل اذا عاينه بدجن وفيه نظر للفرق بين الفاعل والفاعل فاعا الاول اهل هذا
 متعة تقول تضارب يد عمر وضارب يد عمر واما يجوز تفسيره هما بالانحراف قيل قول
 لم يكن محبا لاله لان الدين معلوم من لفظ تدا عليم فلولم يذكره لكان الضمير عايد الى المصدر
 اجاب الرحمن شى به لولم يذكره لوجب ان يقيد فاكثروا الدين ولا يحى بحس ما ذكر من العلم
 فيه نظير لان منع وجوب كراهية الدين لما قلنا من عود الضمير الى المصدر ويحتمل في جواب انه لولم يذكر

يذكر الدين واعاد الضمير الى المصدر لكان بمعنى ان يكتب المعاملة بالدين مع انه لا
 الى كتابتها بكتفي ككتاب الدين فلو باع في سنة بكتب المنشري للبايع الدين الى اجل معلوم
 ولم يخرج الى ذكر التسليم وفيه ايضا نظر لان كتابة المعاملة بالدين احرزوا ضبط له
 الدعوى بانكار سب الدين في قوله تاييده لقوله نعم ولا طاريطير بحاجته في قوله
 كون الدين من المجازات لقوله كما تدين تدان فيقول لا تشكك وهو حسن اذا
 عرفت هذا ففى آية واحدة وعشرون كتابا لم يذكر فيها فوائد تربيه على ذلك
 الاولى اباحه الاستدانه لانها حاقد يضطر الانسان اليه في معاشه فتكون سببا
 ولان النبي استدان وكذا على جماعه من الآيه نعم هو من غير ضرورة مكره لقوله
 يا ايها الذين آمنه فانه ندته بالنها ومهمته بالليل وقد يحرم اذا لم يكن له ما يقضيه
 فانه قال النعم فيقوى عندي ذلك اذا لم يكن الدين مطلقا على حاله والا فالكراهية
 وقبول الصدقة او المصروف استدان ولو كان له ولي يقضه خفت الكراهية وعلم ان
 ويرى ان الكراهية من الاولى لعدم وجوب عليه منوع لان عدم الوجوب يرفع الجواز
 اباحه لنا حيل لقوله الى اجل لان الدين قد ثبت في الذمة فهو اعم من المجل وغيره
 وقال ابن عباس انها زلت في السلم خاصته هو بيع مضمون الى اجل معلوم والاكثر على انها
 اعم من ذلك وجوب كون الاجل مضبوطا لقوله نعم مسمى كالايوم والشهور والسنة

يحمل الزيادة والصفة كأدراك الثمرة وقدوم الحاج الأحرار كسائر الدين بل لا بد من
العلم بمعارض النسيان والموت والجود والامر بها عند مالك للوجوب لا صريحاً أما
للسبب لا الرضا والمصلحة وجوب كون الكاتب أميناً لقوله بالعدل وهو
بالحكمة أهم وصف بالعدل لا يزيد ولا ينقص ويغفل خلاف ما راضى المتعاملان
ويعلم منه سقوطه في فقهنا عالمياً بقاين تلك الحالة لكل المقصود منها ولا ياب
كاتب ان يكتب قبل النهي لغيره فيكون الكتابة واجبة لكن على الكفاية قال الشيخ
جماعة وقيل فرض عين مع عدم غيره فمن لم يعلم بها او مع ضرر صاحب الدين ترك
الكتابة وقيل كانت واجبة عيناً فتنسخ بقوله ولا يضار كاتب لا جوداً وإنما سمي
الاميان المعافين بها لانها من باب تعاونه على البر واجبة على الكفاية ليمتد نظام
فرطان اذا وجبت الحال اعطى الكاتب ذرفه منه لانه من المصالح والاجازة احد ال
جرة من الامر بالكتابة لخاصته عدم وجوب بدل المنفعة محالاً للمساومة بهت مال وكذا
للورق المكتوب لانه من المصالح ايضا وان لم يوجب مع اخذ الكاتب للجرية
امد عليه لا القطار عليه بل هو على صاحب الدين لانه لمصلحة ولا يجب على العديون قطعاً
كما علمه فليكتب قبل يتعلق باب اي الاياك كاتب ان يكتب عليه فيكون
فليكتب امر واجب النهي تكتبه القبولك ليعبدك لا تنقصه هناك ويحتمل ان يكون متعلقاً بالامر

هي فليكتب كما علمه الله وصينه يمتل معبر احدهما كما علمه الله تفضلا منه فليست فيه مطلقا
 ولا تفضل كما بالدين كما تفضل الله على غيره وامرنا كما جسد الله اليك فانيهما امره وان
 علمه من الغيب في ملك العالمه بحيث لا يكتب شيئا في الف تفضلا فافاضه ضررا و
 المعاملتين في الاول الامر للندبة وعلى الثاني للوجوه على الاحتمال الاول كوا
 مقبدا وعلى الثاني يكون مطلقا وبمثل الذي عليه الحق الاطلاق والاطلاق معنى
 وقد ورد بهما القرآن بقوله تعالى على كبره واصلا وانما وجبت للملئ الذي
 الحق لانه المشهود عليه ثم ان هذا الملئ يجب عليه تقوى الله فيما يملكه ويخبر من الحق الذي
 عليه شيئا والنفس الغفلة وانما امره ونهايه لحوار ان يكون صاحب الحق اميا مفضلا لا خف
 بالامور فلو لم يتعلم الله يكون الورع في ما يلزم اضر الدارين وهو حرام فلان كان الله
 عليه الحق تقيا او ضعيفا او لا يستطيع ان يمل هو فليعلم وليه البعد السبق البذل الذي
 بصرف الامور غلبه على الحق الصحيح ويخضع في المعاملة والضيعة الى في العقل بان
 صبا او كبر لا يفعل والله لا يستطيع الاطلا فهو اما اكرم او اخرس فليعلم اوليا هو
 وقيل الضيفه وليه رجوع الى الحق اي الى امي صاحبه اعلم بدنية واولى عود الضيفه
 قرب لانه نسب المقام وهاهنا فروع تضمن احكاما مستخرجه من الآية شرعية الولاية
 السفا والاصاع ويحل المجابين بطريق الاول عدم صحة تنقل الحكم بعبود المعاملة

اذ لا يصح الظاهر فلا يصح استقلاله بالعقد بطريق الاول^٢ جواز استدانة الولي لمن عليه ولاية
 مع الحاجة الى ذلك صلاحية ذمة العبد المحبوس السفيه لتعلق الدين بهما لكن لا مطلقاً
 بل مع مباشرة الولي بسبب الدين فلا يرد ان الشئ الحجابية اذ لم يكن لها مال ان يجب على
 جهة المصلحة للمولى عليه عدم بحسب قوله بالعدل ان في الاطلاء ففي الحالة بطريق الاول
 والى الولي المحبوس بهما الاب والجد له ومع عدم الوصي عن احد هما ومع عدم
 واما السفيه فان كان سفهه مستمراً عقب الصبي ليه الاب او الجد كما تقدم وان طار
 فله يحاكم بحوزة جنة عن الاخر من الاكبر والاعلى لا يشترط في عدم امكان استقلاله
 الحق وجوب كون التبرع عدلاً لا شرط الا بالعدل المستلزم ذلك بعد ان صحة الشهادة
 الاخر من الاعلى مع الترجمة عنهما ويكون الشاهد اصلاً فراجعاً لتعقيب الاطلاء الاستدانة
 الكوفي الآتية يرد به القدر المشترك بين كل من قام مقام غيره في حق ذلك الغير فتمثل الولي
 ايضاً فيجوز الشهادة على وكيله استهانة لموكله فيجوز للشاهد ان يستشهد له على كل
 ثبوت الوكالة حالة الشهادة ويمكن استخراج فرد آخر غيره وبذلك يظهر سر قولنا
 عليه وآله او ثبت جمل الكلم^{١٠} استشهدوا شهدى السير للطلب^{١١} اطلبوا شهدى
 والفرق بين الشاهد والشهيد ان الاول بمعنى حدوث الشئ الثانى بمعنى الثبوت فاذا
 تحمل الشهادة فهو شاهد باعتبار حدوث تحله فاذا ثبت تحله لم يمتنع ما بين اولئك
 شهدى

ثم يطلب التمام عليه تحصيلها مجازاً نسبة للنسبة ما كان عليه بطلان النسبة على من يطلب
منه تحصيلها مجازاً كما في الآية فان الطلب انما يكون قبل حصول المطلوب وبذلك الحكم يستلزم
الانتمية في الشهادة بالذات بن فيدل على عدم قبول الواحد المانع الضمان الميمن من المانع
فيقبل عنه ما وعنده انما في نقصان النبي وعلى ذلك منى جاكلم اى من النبي
يعلم من ذلك حكمان اشترط البلوغ في انشاء بقوله منى جاكلم استلزمه بيان فلا
يقبل شهادة البصير بدليل المحزون بطريق الاول لعدم تعقله ولا لكفاه على تفصيل
في الوصية جواز بوجوبه شهادة الكفا بعضهم على بعض على خلاف الملل فان لم يكونوا
حليين فيجل امران فيه دلالة على جواز شهادة النساء منقذات الى الرجل لكن في
البيوت والمعاملات وكلما يقصده من حال في قوله فيما بعد ان تفصل جد بهما
الى سوال فقد يقدره لم جعل لمران مقام رجل فاجاب بان ذلك مخافة ان تفصل
انتمى فانهم يضعفون في حجة من اجل ان النساء بخلاف الرجال فانهم
لهم البيان لزيادة عقولهم وحرارة مزاجهم وقراضهم ان تفصل على انها حرف الشرط
فتذكره الباقيون فيجوز النمرة بانها منصوبة المحل على انها مفعول له والعامل محذوف
قال الزمخشري من بدع التفاسير فتذكر احد بهما اى فتجعل احدهما ان اخرى ذكر
انها اذ جمعا كانتا بمنزلة الذكر والفايل بن سفيان بن عتبة وقيل الفير في احدهما الاد

يرجع الى الشهادة اي ان يضيح احدى الشهادتين من قولهما فلو افترقا في ضابطهما فذكر
احدهما المرفوع الاخرى فيكون الضمير الثاني للثانيين لئلا يلزم التكرار من غير فائدة وفيه
نصف من مضمون من يشهد اى من الرجل المصنف والنساء المصنفات الذين في
وكذا شأنا الى شرط العادة فان القياس غير مرضي يدل على بطلان قول ابي حنيفة
في قولهما فلو الكفار ويلزم من شرط الرضا فيهم ان يكون الشاهد من مجسب الظن
صدقه في شهادة فلا يقبل شهادة المتهم بانه يدفع ضراوة بحيث لا يقبل من المجسبين
من يشهد اشارة الى الكفار بظواهر العادة وعدم شرطهما في نفس الامر ولا لشهادة
فما اذا اختلفا في حكم فربما الشهادة صيغة خمسة البلوغ والعقل والايان والعدالة
ارتفاع التهمة واختلفت شهادة العبد فمئة الفقة والاربعه ورواه حماد بن عيسى
ابن سيرين في صحيحه وثمان البستي ان اهل البيت روايات شهر ما وافر ما بالقول الا
بيده فاصفيل بيده وغيره على غيره ولا يات الشهادة بها على ذلك في التحمل
قبل الاقامة وقبل فيها معا والاول من ذلك ان الكلام التحمل في الاقامة ولو
عليهما الرزم استعمال المشرك ومعينه معا وهو ممنوع والنهي عن الا باليتم الامر بالعمل
فرض على الكفاية فان لم يوجد غير ذلك لانه من صنف فرض عرش ولا نسوا
لا تملوا ان ينجحوا الضمير للدين مضمر اى سوا كان الدين قليلا او كثيرا قيل المراد

المراد بالكاتب في المصنف ليس شرطاً في الكاتب قبل الكتابة أي مختصراً كان أو مطولاً وكل
 ذلك نصف لاول اولى ذلك لانه على سبيل كناية المدين في الاستبصار ونحو ذلك
 الرجاء لانه سبب انه اقسط عند الله أي عدل انه اقوم لشهادة أي يحسن له ان
 يكتب البعز ولا يحفظ انه ادنى ان لا تزلوا أي اقرب في استغفار الرب ان يكتب
 الملكا بسبب سبب العزيم في انه صادق او كاذب ان لا يكون تجارة ما حقه
 مستأهل من الامر بالكتابة أي كانت المعاملة بينكم في تجارة ما حقه يدب من غيره فليس
 المعوض فليس عليكم جناح ان لا تكتبوا الملكا فانه لا يتوقع فيها شك استقبالا
 واشهدوا اننا نعظم أي ذالم تكن المباينة بالدين في الالزم التكرار وانما هو بالاشهاد
 المباينة ارشاد الى ما يوصلها لانه لو لاه الجاز ان يندم حالها بعض على البيع او
 يقع نزاع في كتيبة الموصفين او شرط او جبار او غير ذلك الامر هنا لا يشهد وقال ولود
 انه للوجوب ليس بشئ المصلحة من ترتيب المصلحة الدينية ولا ايضا كاتب لا يشهد
 فيه قرآنان احدهما البصائر بالاعطاء والكسرة البناء للمفاعل على قراءة الى عمر فليس
 يكون المعنى لا يجوز وقوع المضارة من الكاتب بل من ينتج من الاجابة او يحرف بالزيادة
 والنقصان وكذا التهمة لا ينتج او ادعى للمتحمل او الالفاته ولا يكتم شيئا مما شهد به
 او يزيد ويقص للمفعول فعل في هذا يكون المعنى ولا يفعل بالكاتب لا يشهد

لا يجوز ان يكتب البصائر بالاعطاء
 ولا يجوز ان يكتب البصائر بالاعطاء

بان يخلص قطع مسافة متفرقة من غير تكليف مؤتمرا او لا يعطى الكاتب اجرة وادفينا وغير ذلك
 من باب المضادة وان تفعلوا التي تلك المضادة على احد التقديرين فاعلموا انكم
 تخرج عن امر الله سبحانه وتعالى المضادة على التقوى في كل امر منكم المصلحة
 ودينكم ودينكم ويعلمكم الله في هذه الاحكام المذكورة كلها من تعليم الله لكم ما فيه
 مصالحكم فلهذا نزلوا في شئ من ذلك بكل شئ عليم وفي ذلك دلالة على ان الاحكام كلها
 بتعليم الله سبحانه بالقياس الاستحسان وذكر على ابن ابراهيم في تفسيره ان في هذه
 البقرة خمس بآية حكم وفي هذه الآية جماعة خمس عشر حكما وانت فقد ظهر لك اكثر من ذلك
 وان كان ذو عشرة فطرة الى سيرة وان قصد فواخير لكم ان كنتم تعلمون كان
 ثمانية لا تقصر الى غير كقول الربيع بن صبيح الثراري اذا كان انشا فاقبول
 اربع بعد الانشا ان وجد ذو عشرة والفاجاب الشرط والنظرة بمعنى الانشا
 هو التاخير والربا بالمعنى تام من غير عن ادراكه على وجه الدين ولا يجب صرفه
 الدين فاذا تحقق بغير غا اذ ذلك وجب بالانظار وحزم المطالبة والجس مع القدرة
 تحمل المطالبة بغير الجس قال الواصل على عقوبته وعرضه الى المطلب والعقوبة الجس
 المطالبة قوله وان قصد فوا اني سقطوا عن المعاملتين فمنه خير لكم وفيه فوايد ان الاراء
 صدقة فمستلزم قصد القربة ان الاراء لا رجوع فيه كالصدقة في عدم شرط القول فيه

فيقع وان لم يفعل المديون الا شتره حصره ولا شافته ففهم بعضهم من هذا ان الندب
 افضل من الواجب لان الواجب لا يبرأ منه بقبول غيره فيكون افضل وهو غلط
 الا براجح للنظرة والصدقة فالجزيئة باعتبارها معا قولان كنتم تعلمون اي ان كنتم
 حقيقة الصدقة علمتم خيرتها فان العلم النقص في مسوق العلم النقص في
 عليه لان المراد ان كنتم تعلمون انه خير لكم كما قاله الغنوي من ذلك الذي يفرق
 فرضا حثا وفي مائة ثلاث آيات اخرى ان تفرضوا صدقة فرضا حثا ايضا فليكن
 وتفرضوا صدقة فرضا حثا ان الصدقة في الصدقة وتفرضوا صدقة فرضا حثا فلهذا
 استدل بها المعاصر على ارجحة الفرض للمؤمن ان فيه اجرا عظيما وان الله سبحانه هو الحكيم
 عليه اذ الحقيقة منوعة لاستحالة الحاجة عليه فيحمل على افراض عبده وعند في ذلك نظر
 فان اطلاق الفرض الذي هو اعطاشي ليقينه عرضة وقتا آخر اسفاده للأعمال الصالحة
 فان الأعمال الصالحة ليعمل للمعبود يحصل العوض في الدار الآخرة وح لا دلالة في الآيات
 على مشروعية الفرض وقوله ان الحقيقة ليست مرادة مسلم حمله على قراد في المؤمنين من غير
 حمل من غير دليل ولا ضرورة البيع مكان المجاز الذي في كراهه فان قال حيث صدق
 الفرض ومعناه بين الله وبين عباده وان ذلك على مشروعية قلنا لا كان ينبغي له ان
 يتعزز في ذلك لم يفعل في المعانة لاجل الملازمة خصوصاً مع الفرق بين الصنفين

فان فرض العبد للرب يستفيض صنعاه والقرص من الجسد يحرم عليه الزيادة على المنزلة
استدل عليه في ذلك المعومات القرآنية كقوله تعالى وتعاونا على البر والتقوى
وحيث ان الله يحب المحسنين قوله الامم ليهديكم او مخرجكم من حوض الضلال ان المخرج
القرص كان اولى العلم واما توابع الذين فانواع الاول الرهن في ههنا الشيا
والله واما ومنه نعمة رانته واللغة الغالبة الكثرة رهن في ههنا الشيا
جعل نعمة للرهن يستوفيه دينه وفي آية واحدة وهي قوله ان كنتم على سفر لم تجدوا
كتابا فزنا من قبوضة فان من بعضكم بعضا فليؤدى الذي اذعن امانته وليتق الله
ولا تكموا الشهادة ومن يمتها فانا ثم قلبه الله بالتعلمون عليهم الآيات فوايد الاله
جاءه مطلقا ونفيه في الآية بالسفر وعدم وجدان الكاتب خرج مخرج الغلب فان
السفر مظنة اهواز الكاتب لدن التقيد بالسفر لا يدل على تسرع في الحضر ولا
عدم عيشه الا بطل خارج وقد وجد وهو فعل النهي فلهذا رهن في رهنه هو عاينه
يهودهم شيعون الاجماع فانه لا خلاف في جواز مطلقا وقال مجاهد في الضحك
جوازه الا في السفر وقد ابطال قولهما حديث الاجماع اليهود عاينه نبهت البعض
الرهن الا ما كانا فانه كنعني بالاجاب والقبول بالاول قال اكثر اصحابنا مستدين بالآية
ويقول في عماره محمد بن سبل الرهن لا ينفذ وقال المحققون منهم بل

بالثاني لاصالة عدم الاستلزام والعموم او فوبالعمود والآية انما تدل على دليل الخطاب وهو باطل
 ولانها لو دلت على شرطه لكانت لغرضه والافادة فيه بيان اللزوم انما ساءلها انما قبل
 القيد فلو كانت شرطاً لما حست القيمة به وانه كما انما يقال هي مقبول والجواب ان الممكن
 خلاف الماهول والرواية صحيحة لان شرطها محمد بن قيس هو مشترك بين الضيق والعموم
 الكل شرطاً في النفع اكثر من شرطه القيد لا بشرطه واميل كقوله تعالى ولو اعادة جازوه
 الرهن وقال ابو حنيفة استأمن شرطه يجوز اخذ الرهن على كل ما ثبت في الذمة سواء كان في
 وهو اجماع ولان آية الدين عامة الرهن امانة لا تضمن الامان بعد او تقرط وقال ابو
 انه منصرف باطل الامان من قيمته وقد اذن لنا امانة البراءة من الضمان والرواية صحيحة
 المسبب الي هيرير عن النبي انه قال لا يعلق الرهن من صاحبه الذي به القيمة
 وعليه غير معنى لقوله من صاحبه من ضمانه ومعنى لا يعلق اي لا يملك المرء من شرط ذلك
 عنه تحول بغيره لقابلية ما اخذ الرهن على الدين على حفظ المال وعدم التحويل بلاني ذلك
 من الذي في خير التبدل بهما حال المصلحة المتأني في ذلك حال الغفلة وبوجه قوله ان الغفلة
 القيد والاعتدال كثيرة السؤال واضاعة المال وقوله فيهم فرمان على القرضين نفعية خالة
 يستوفون رهن او يفتي اخذ رهن من ضمانه القيد ولو لا لم يجعل كل التوفيق لجواز ان كان
 الرهن الضمان او الزيادة او النقصان وخبر ايضا يراه الى كون الرهن ضمانا لكن في ضمانه

يعجز ارباب الدين بعدم إمكان قبضته عليه ويصح معها والالم يحصل الاستيقاق لوقته فلا
 قوله قال من اى فان من بعض الذين بعضهم من حسن طنبه ولم يخذله منه ربنا فلو
 ذلك لو تاملنا منه سبى الدين امانه باقتباس عدم هذه الزين عليه ايمان محمد بن عليه كذا
 ولو لم يكن ان الراد فان من بعض الذين بعضهم من لم يخذله الزين عليه بل عليه
 قبضه فلو ذلك امانه لكان حسنا وبالجملة في الكلام دلالة على وجوب ادراك الامانة وتكثير
 النقوى اذ اياها بعدم الجبارة وعدم التعسك والتفريط بحرم كتمان الشهادة بحجب
 هذه العيون محض من العلم بتبيل على من غير مستحق لتبيل الاشارة الى ما مع حصول فلا يحجب الادراك من حيث
 لم يقصر على التبيل على كتمانها المسلم لانهم لم يذكروا تلك المسألة بالانفس على الوصف بالانفس
 فكأنهم قد خدروا ذكر طلبة كتمان الشهادة من افعال العقل الامانة التي هي النفس
 وارتفعت على استناد الانتم الى القلب بآب اسناد فخل الشئ الى محله كقولهم جري الزمان
 ما الزمان وقل الزمانى انه من ما بيننا والفعل الى اجازة التي تعمل بها كقولهم نهما
 البصرة مينا في فعلية يدعى في نظر لانه لو كان كذلك لقال انتم سانه لان اقامة الشهادة
 انما السان فكذلك كتمانها وفي النظر نظر لانه من لا يكون في الكلام مبانعة والاسان
 انما ذكر القلب ليعلم ان كتمان الشهادة من الاتام المتعلقة باللسان فقط بل القلب
 ومعدن افراقة واللسان زجان عنه منها مسائل حيث تقدم جواز ثبوت الدين

على الصبي السفينة امتساها جازا هذا الرهن من ماله لم يجز له ان يفعل ذلك لمصلحة لا يمين
فواجب له ان يعقد الرهن من ماله لم يجز له ان يفتق فاجده وجاز من طرف الرهن
فانه لمصلحة لا يبيع الا برضا من على ليس ثانيا في الذمة منك لا مانع كذا لا يبيع على الا
المصلحة بالبيع في بيع على العمل المطلق وهل يصح على الاعيان المضمونة الا في حق ذلك
لا يفسد بطلان الرهن للرهن بل جواز تصرفه في غير الاستعارة للرهن في دخل ضمان
تقصير من المبيع ان لم يبيع العقد بعد على الاصح ولا يفسد الرهن ان خيضة الرهن ان
كان وكيد المالك مع حلول ماله وسهوا وكذا لو كان في حبه وان لم يكن احدهما
الزاد المالك وراثة بالبيع او اداء الحق بل ذلك ايضا وان كان وكيد وصاحب
تعد لكل ساذن الحكم في البيع الثاني الضمان وفيه بيان الاول وليس جازا بل غير
يعم الثاني سلمهم انهم بذلك يعم الرعاية والكفالة والضمان مترادفون فيها فواجب
الضمان بخلاف ما قيل في حال من خرج وقيل يقيم ذمة الى ذمة وهو قول الفقهاء الا بصحة
هذا يكون المضمون له غير ان مطالبة ايتها شاة وصح الاول لما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه حصره في
فقال اهل صابكم دير فلو انهم درهمان فقال صلوا على صاحبكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم
هو وانما المضمون صلى الله عليه وآله وسلم اقبل على فقال خذك بعد على الاسلام خبر او كانت
لما ملكك ان فيك في الحكم كان في صدر الاسلام انه لم يصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على من لم يخلف

ثم يخرج بقوله تعالى على المؤمنين من أنفسهم دلت هذه الرواية على ان الميت قد انتقل الى موضع من
الضمان من كل ما صح اخذ الروح عليه في بعض ضمان الامانات ولا العمل المتعلق بالغير لا يشترط العلم
للمؤمن حال الضمان فالله يزم ما يقوم اليه بتأخير سابق عليه ما يتأخر تأخير تأخير تأخير تأخير تأخير تأخير تأخير
ما لا يشترط فيه الضمان في دفعه لا يشترط ضمان الجوارح قال بعض اصحابنا بل يزم الغرض الحق
الاول للوقوف قوله المقيم عازم والغرض في دفعه بما يقوم اليه الضمان عقد يشترط فيه رضا الضمان
قطعا ولا يشترط رضا المضمون عنه واما المضمون له فلا يشترط رضا ضله وشرط في قوله ان
نما ان ائتمات حتى لا في ذمة غيره من عليه فلا بد من ضاه قال الشيخ لا يشترط معجبا بقتله على
ويكون ان يجاب بما كان ان كان حاضرا فرضي او اختصا من ذلك باليت او صار الرسول ثم قام فقام
ان في المؤمن حيث لا اعتبار من المضمون عنه فلو ادعى الضامن ان كان ضمانا بغيره فلا يرجع له
به لو كان الاداء باذنه لو اذنه في الضمان جمع الضمان بما اداه لو كان الاداء بغيره اذنه في صدره لا
الاولى حكمان مشروعية المجازة وهي تقع على كل عمل مقصود وان كان مجهولا شرعية ضمانا
مالها لانه وان لم يكن لازما لكنه ايل اليه يستدل بعضهم بجواز ضمان مالها على لزومها ولو جاز للام
لا يشترط ضمان ما فيه نظر اذ جاز الضمان بشرط تمام العمل وبصير لانه ما دفع ضمانا لذلك
الصالح وفيه آيات مستلها فانفقوا الله واصلاح اواب بكم لا خير في كثير من نجواهم الا من ابصرت
او من عرف واصلاح من الناس انما المؤمنون اخوة فاصلاحوا بين اخويكم ان يربوا صلحا جالوت

أصبغها فان فات فاصلي بينهما بالعدل وان امرأة خافت من بعلها ثورا او عرجا فلا
 جناح عليهما ان يصلي بينهما صلي والصلي خير اذا عرفت به انفعي هذه الآيات فوايد من
 الصلي ويؤيده قوله الصلي جائز بين المسلمين لما حرم صلا الا وحل حراما في الآيات دلالة على
 نزع القطع الساع فهو مقصود منه بالذات وان افلوا امر ازيد اصال ذلك فحسب ما يفهم منه
 انقران ان يصح مع الاقرار والالتزام على المعلوم المجهول وعلى الدين والعين والمنفعة
 انظار النابذة المنارة وحسن الدماء واصلاح ذات البين واصلاح حال الزوجين فوهم
 اعم من موضوع باقي العقود فلذلك شتر من الانام انه سيد الاحكام حيث ظهر لكم انهم
 فاعلم انه قد قام بنفسه في عا ليس على غيره وان افاد فائدة تشرطه في امات الامور
 انتمية العبرة في المقصود سيما تفصيل شئ من محلات كلياتها في الصلح نفع علم قطع
 النزاع يحصل تمام نظام النوع وفوايد المعاشرة فلهذا صفة سببانه ان خير ابي خير عظم
 فيه الاصلاح ذات البين اجمع فويل قال اصلاح ذات البين افضل من عارة الصلح والصام
 قال الباقر ان الشيطان يغري بين المؤمنين لم يرجع احد جماع من بينه فاد افعلا ذلك سلف
 عاقبته ويدرده وقال فرست فرحم الله امراء القبايين ليس لنا يا مختار المؤمنين بالموافاة
 الوكاية وهي تسعة شقيقة من كل الامور في فوصه اليه شتر ما يشانه في التصرف سبل
 والمعاملة شتر منها ثلث اياته ان بعضون وبعضون الذي جده عقده النكاح قال في

للمولى والوصى موضع الوكيل فابتنوا حكم بوجوهكم هذه الى المدينة فليظروا بها ان كل طاعة
 فليأتكم بزوج منهن اى عطوه وراهم وافيهم وتمام فمضكم في الايقاع فليأجروا فاقال الله
 اثنا عشر عاماً والعرب سمي الوكيل وخدام فمأ والمراد في الآية هو يوشع عليه السلام وليس خاف
 فدين بوجوهكم فليأجروا فمضكم في الايقاع فليأجروا فاقال الله
 المراد بالآية في هذه الفقرة النكاح الالهي الجبار او الزوج وسيتبين حقيقة واما الثانية فيجب
 غير شرع ولا معصوم لا يكون حجة واما الثالثة فليأجروا فمضكم في الايقاع فليأجروا فاقال الله
 لا يعلق احدكم قسماً في قتال ولا يعلق عيباً ولا يمتى ولا يجلد بلسان في الآيات المذكورة
 فليأجروا فمضكم في الايقاع فليأجروا فاقال الله
 فليأجروا فمضكم في الايقاع فليأجروا فاقال الله
 الى امرها وذلك في ان البعث وكيل واعلم ان متعلق الوكالة هو كل ما يتعلق بامر
 ان يعلق بامر من مباشره بعينه وهو سائر الحقوق والنفوس والابحاث والظواهر وال
 والاعمال والنذر والعهود واليمين لا يصح فيما يتعلق حكم ان يعلق بامر من مباشره بعينه كالقسم
 الزوج مباشره المتعاودا العبادات فقد تقدم لنا فيما تفصيل في وفاء في صحت الوكيل
 بآيات الله على المباشرة خلاف اقره الجواز ولو كان احكامها مملوطة من كتب
 الفقه من الحقوق وفيه نفوذ النجاة اما المقدمة فمما آتت واحدة تشمل على احكامها

كلية وهي ما فيها الذين آمنوا وقوا بالعقود كل آية مضمونة يا أيها الذين آمنوا وهي مضمونة
يا أيها الناس فمكة وكبة والاصح ان هذا على الاغلب قال في معنى واحد والمراد بالعقد
كل ما عقده الناس في معاملاتهم وقيل المراد بالعقد التي عقده الله على عباده والى
الحمل على الجميع لعموم اللفظ وعدم ثبوت التحصين فيها فوايد الوفا بالعقد القيام بمقتضى
ما كان لازما وجوبا بلزومه وان كان جائزا وجبا لوفاء بحوازه وحينئذ يكون في العقد
بحكم حاله من البيان النبوي ولا ما في العقد شرعا سمي الاجاب القبول هو قيد يكون
من طرفه كالاجارة والمرزعة والسافات والصلح والوقف والشكاح واليه في بعض
والكتابة بنوعها على الاقوى في عقد السبق على قول الضمان وقد يكون جائزا من طرفه
الوديعة والمخاربة والقرض والشركة والوصية والقرض المجانية والمنة في بعض صور
وقد يكون لازما من طرف جائز من آخر كالرهن كقالة البدن وعقد الدية والامان
والتمتع والرحم ومع القيد ومع التعويض والتصرف الا في الضرر من الطرفين ولا
الواهب القبول فيخرج المربى لانه ملكه قد يكون جائزا في مبدئه ثم نقل الى الضرر
كالهبة بعد القبض وقبل احد الثلثة السابقة والوصية قبل الموت والقبول في غير مبدئه
وقد يكون لازما في مبدئه ثم يصير جائزا كالبيع اذا طرأ عليه فسخ بخيار او فوات شرط
معيّن او وصف كذا كذا الفسخ كسلف مبيع قبل قبضه او من كذا كذا غير ذلك

كل عقد لازم يجب ان يكون ايجابه قبوله فليس ان يوقعوا بالعيرتة قبيلاً
ان يوقعوا بصنع الماضي فجزية القبول مطابقة مما بعد ذلك عفاً وكذا يجب في
المهرين على الاولى نسيجه فلا يصح معلقاً ولا يجب في الجائز شي من ذلك بل اللفظ الذي
منصوص منها في القيرتة يجب في كل عقد صدوره عن مالك او ملكه كالاب احمد والو
كذلك في الوصي الحاكم الاولين القاصي وناظر الوقف والمنفعة اذا وافق ذلك المنفعة
ونقد الحكم كذا المودع في الوديعة او بعض المتوفين في مال اللطفل عند نذر الولي يجب
في كل عقد شهادته على مقتضى شرط فيه غير متضاه كان باطلا فيما يكون ركناً فيه واما لم
يكن ركناً فيه وشتمل على عزا ومحرم فلكذلك لا يجازيه حكم العقد الصحيح ترتيب اثره
وحكم غير الصحيح عدم ترتيب اثره وتوابعه والشرط اللازم الوفا هو ما يقع بين الاجانب
فلو تقدم على العقد ما خسر فلا تركه حيث اخذنا العقود بالمعنى الا لم يصلح للثبوت
بها على وجوبها انذار العقد اليمن بما عقده مع ربه او مع غيره مما لم يخالف الشرع
المراعاة والمساوات السكينة الاجارة وغير ذلك الاحكام والابغادات فلكذلك ماورد
من الآيات في شريعة النبي منها نصاً او ظاهراً وذلك النوع الاول الاجارة وفيها
آتيان قولهم يا ابي اسماجر وقوله علي بن ابي طالب في حجة الوداع على شريعة الاجارة
وان كانت في شرع غير مال صالة عدم المنع من شهادته عقد ما على كونه من متهمات

نظام النوع لازم بالضرورة اليه ما تقر في العلوم المحيطة ان الانسان لا يمكن ان يعيش
فقط في المعاصرة وذلك في اجنب الغير القيام به فجزا هذا الغرض عليه فشرح المعاصرة
على المنفعة وذلك هو المطلوب في الآية الثانية شارة الى وجوب ضبط العمل بالمدة
قدر بها والافضل من الضوابط الثاني الشركة وذكر المعاصرة فغيره ثلاث ايات
تحتواها غنمتم حلالا طبيا دلت على شراك الغنم في الغنم لمعهم في غنمهم
في الموارث فتم شراك في الشراك وكذا باقيا الا فضايلها الشركة الشراك انما
المعتمدات لتفقد والمساكين الآية على قول من يجعل وجوب البسط على الاصل
والصحيح انها ايسر المصروف فلا تدل على الشركة وهذه الايات تدل على حصول معنى
فيكون تعاطيها بالاجاد سببا بها وتحقيق ما بور من المساوئين بحيث الايات
لاصها على الآخر تلك الشخص سلعته واحدة بالبيع او بما يشبهه من العقود جاز
مع سلعته واحدة وحقه في معناه فبعضها سلعته واحدة في نهما ولا حكم للشركة
بغير ذلك الوجه المفادضة والابدان المضاربة وهي دفع الشخص للغيره
من جهة التقدير المكون لتصرف في ذلك بالبيع والشراء على ان له حصته معونة
ربح وفقدان ايات فانتشر في الارض وانتخبوا من فضل اذ اضرتم في الارض
واخرون يضرئون في الارض متبعون من فضل احد قال العامي كلان يتدل بها

جواز المعصية لانهما دلت على جحان التكسب لم يفرق بين كون مال المكتسب او مال غيره ^{وهو}
 في الاستدلال بهما نظير العلم ما تقدم في ما يتقرر من ان الغرض من الارض هو التصرف فيها وهو ^{المشاع} ^{المشاع}
 وهو عام لا دلالة على ان المال المضاربة يكون مضافا لاستدلاله بغيره ^{بغيره}
 - يتبع وهو ان يدفع الانسان الى غيره ما لا يتبع له بمتاعه ولا حصته في ربحه في مشروعيته
 بنفسه وقال الفقيهان اجعلوا بضاعتهم في حلهم وجعلوا بضاعتهم رزقا ولما فتحوه
 فبعدوا بضاعتهم ردت اليهم والبضاعة في هذه الايات هي ثمن طعام شرده من يفسد في
 الوقت لا يطلع على ما وقع فيه التجارة وفي اصطلاح الفقهاء يقال على ما ذكرناه ثم علم ان أصل البضاعة
 حيث لا حصته في الربح فان خرج بالعمل فلا جرة والبضاعة لا كان له جرة من عمل على تلك البضاعة
 ولا يطلع فيها بات ان الله يكرم ان تودد الامانات الى اهلها ٢ فان لم يعبكم بعضها
 فليؤدوا له اي تمن امانته ومن اهل الكتاب ان ثامنه بقطار يوده اليك منهم من ان
 بدنه لا يؤده اليك لا لموت عليه فاما وها فوايد الا طنة شتعة من الامر حاصل من
 حسن النظر بالاسم يجب عليه ان يكون كذلك فخرم عليه الجباية والتعدي والتغير بهما ان
 حفظهما من المردبات يختلف فكذلك جليل الامانة وكيفية حفظها عرفا الامانة نسبة
 الى مغيرها كالتقصي عدم الضمان هي قد تكون من اهل الكلدانية والعارية والرهن والرجاء
 وغيره قد تكون من الشراء وهي المهمات بالامانة الشريعة فالآية الاولى شاملة للتقنين ^{التي}

والاخر مان يختصان بالقسم الاول بحسب الامارة الشرعية المبادة الى اعلام المالك مع
فان يمكن من ضمن ذلك ان لا يظن ان عدم الضمان فيها موقوف على ان لا يثبت الى ان الضمان
علام او اخذ ودره الى المالك استراخ الصبي من محرم او من محل اخذه من الحرم استراخ الصبي
من الغائب بطريق الحبس اخذ الوصية من صبي او مجنون خوف تلحقها بتخليص الصبي
خارج بيده او من شبكه في الحرم او تلعب الصبيان بالجوز او البيض مصاري في بلاد خارجة
الاخر او بقتة علم بالولي فانه يجب له على ذلك الاخر فلو تلف في يد الصبي قبل علم الولي
في احواله لا عبرة بعلم غير الولي كام اواح لانه ليس عليه فلو اخذه احد بها نيته الرد على المالك
او كره ما جاز بالامانة ولو كان احد المتلاعنين بالغاً ضمن ما اخذه من الصبي الماخوذ ومن البالغ
نظر قبره عدم الضمان البسيط اياه على اطلاقه لو نظر المقاص غير ضمن حقه وهل هو امانة بشرية
حتى يباع الا فومي الضمان عند بعض الاصحاب هو جدي كمن قد رحت ابا الرزايه على قدر حقه اذا
يكن التوصل الحق الذي لا يوجد عدم الضمان كمن كان له بائة فله بائة لا دية تسادى ما
لو مات المودع ولم يعلم الوارث بالامانة وكذا لو ادع الوكيل ما لم يتوصل الى المالك
المودع الى المدة لم يعلم المالك وكذا العملى لو بلغ الطفل وشره ولم يعلم بالادامته ان ذلك
كثرة واما الكتب لرسلة فيقول فيها ذلك ويحتمل عدم لانها ملك المرسول والامر بالصبا
لا يقتضي الفورية شرعاً ولا ينعيب بان العرف يقتضي الشريعة وان لم يقتض فلا يقتضي عدم

ومن هذا يلحق في الرافع على رتبة المرسل بحيث ذلك للكلها فيقتل الى رتبته ويحيل العدم للعلم
في امر بقا صبا وادان فلا ضمان قطعا لا يشترك الا ما تان وفي عدم الضمان بغير التعدي والتعدي
وفي جوابه مضيقا الى المالك وكيله وولي مع الطلب فيترقان في جوابه على عدم
التعدي عنه وعدم قبول قوله في دما بخلاف غير التشرع في المحل في الثانية فليست بالثانية
ايتم ما تان من هذا النوع في شرط الطلب المالك ومن يحكي في الثانية حيث على جواب
مدى ما تانته وتهدد مبرج ووعظ على عدم ذلك لقوله في آخر الآية ان اولي ان اية نفاذ
به الوعد هو التحريم من تعاقب بعد التشرع في ثوابه وقوله في الثانية وليست بالثانية
والمدوح باءا الا ما تان في الآية الثالثة هم النصاء والمدوم هم اليهود لان النصاء
يستحلون اموال من الفهم في الاغنى وبخلاف اليهود فانهم يستحلون اموال من بخالفهم
فقد تم حكمهم ليس علينا في الاثني سبيل ويقولون على الله كذب الزيادة لا يمين
ليس عليهم كذبهم الله في مقالهم في بقوله ويقولون على الله كذبهم يعلمون باية
وقوله الا ما دمت عليه قايما اي لا مدت اقامتك على راسه مباحا بالتقاضى والمطالبة
العاره وهي ان في الاستغناء بالعين بغير علمه مستعما كل عين يتفق بها مع بقاها وبقاها
اما من البهرى لغيرها من المعوض ومن عا اذا ذهب جمع ومنه قول الشاعر وجعنا خيلكم
اكنضونا احق الخيل بالكنض المعارة وذكر المعاملات ومثباتها اثبتين الاول المعاول

المدوم والمدوم
النصاء والنصاء
المدوم والمدوم
النصاء والنصاء

على البر والتقوى الشغلي فيمنعون الماعون مدلول الاول الا بالبر بالتعاون على البر والتقوى هو
مخرج في العادة لما قلنا من الاذن فيها بر عادة مدلول الآية الثانية انه عطف على المومنين
وهي سهو عن الصلاة والبرايها فيكون المنع من الماعون هو ما يتعاون به عادة مدعوماً
ايضاً فنية العطف فيكون عدم المنع من الماعون في معرض المدح المطلوب منها فائدة
العارية اياه وليست مضمونة خلافًا لما في محجاجة قوله لا يستعاضون بغيره من البر
وعدم مخالفة غرضه بالرسول الذي يقال له بل ما يميز مضمونه وليست بحجة بل هو شرط
وتجوز قوله والكلان فايدوا التأسيس خرج منه العارية تضمن بامور اشتراط الفصلان
المنع كونه انفراد الاستعارة من عاضب استعارة الحوم الصبي تكون العين فيها
فنته الاستعارة للمؤمن يتبع بالعين في كل ما جرت به العادة عرفاً ولومين كما
اقصا عليه لو خالف المتغير فكذلك ضمن في تلفت بالاستعمال لا مع المخالفة لم تضمن
وبسبب الآية وفي منزهتها مصلح جليده وهي الارتباط للممارسة القابل مع الكفاية لا غير
كلمة الاسلام وان في الاصل بان في قوله في الحديث ان ملكية تفسر من الرمان وعلين
ان في النص والريش لم يخف في الحاد ويخل في الفصل الرابع والسم في الخلف
بل الفصل في محاذ الفرس والبغل والحماد منها آيات واعدوا لهم ما سطعن
ومن باب النحل في ردان المراد بالقوة الرمي انما وبناسق تركنا يوسف عندنا

والاصل بقا المشرعية ومنه النسخ فما اوجتم عليه من قبل الازكاتب اي اجتمعت عليه
من الوجوه هو سرعة البسر . الشفعة واشتقاقها من الشفع وهو الزرع كان الشفعوم كان
فروضا وزوجا من الشفعة وليس في الآيات بينهما اكره ما يدل عليه مجازا بمقتضى
بل لما كان شرعيا لازالة الضيق والضرر والمضاغطة مما صدر من الشركة جانبا
يستدل عليها من آيات تدل على رفع ذلك كما تقدم وما حصل عليكم في الدين من
حرج وقولهم ولو لم يرد الله لقتلهم وقولهم يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وموصو
عنه ناكل عفا مشترك بين اثنين فيبيع احدهما حصته فلا خسر لا تنزع عن المشترك
بذل الثمن وله مشتركا وبذلك منها كل ما تها وهي ثمانية كون الشركة في عقار ثابت
لا يتقل من المبيعات انتقال الحصة بالبيع لا بغيره من العقود عدم زيادة الشركة
على اثنين بقاء الشركة بالجزء المتاع فلو قسم ومنه فلا شفعة الا مع بقاها في الطريق والنسبة
قدرة الشفع على التمتع ان لا يكون كافرا والمشتري مسلم كون العقار قابلا للقيمة
فلا شفعة في العصا بالشفقة المطالبة على الفور لقولها الشفعة لمن اشتهى واشتريت
عنه ثابا بالجزء ولا في غير ما ذكرنا من المبيعات ولا مع زيادة الشركة على اثنين ولا في غير ذلك
مما قبل لان هذا التنزع خلاف الاصل فيقتصر على عمل الوفاق . المصلحة وهي ان
يوجد ان اموال او غير ذلك لم يرد في الكتاب شرعا نصوية عليها بل بموجب مقتضى

على الرواقين في قوله واستبقوا الخيرات ولا ريب ان هذه اللفظة في موضع الحاجة بزيادة
 اليه فلو لا مشروعية لا يوسى الى لغة الناس في الحكمة الصانع الجواد الكريم الرؤوف الرحيم وقد ورد
 الحكمة اللفظة في القرآن الغير بزعن القرون الماضية كقوله ثم فالتقط ال فرعون وفوقه ^{اللفظة}
 بعض مسبار قد بان وان لم يكن في ظاهرها المر لكن مضمونها متينة وشارة الى هذه
 المناسبة لتشفع على خلق الله تعالى واعلم اخذ اللفظة واجب لظاهر قوله ثم وتعادوا لكن
 الكفاية لحصول المقصود بقيام من كضيه واما الحيوان واما فلان في الحكم و تفاصيل علمت من
 الشريف النبوي والامامية يذكر في غير هذا المكان ^{الغضب} هو الاستيلاء على ان
 بغير حق وروفي النبي عند آيات كثيرة منها ما يدل بعبه كقوله ثم ولا تأكلوا اموالكم بينكم الباطل
 وقوله ثم ان كثيرا من الاجبار والربان لما يكون اموال الناس بالباطل ومنها ما يدل كعبه
 بل على جواز المقاصدة والاستيغفار كقوله فمن اعندى عليكم فاعندوا عليه مثل ما اعندى لكم
 ثم وجز آية حسيبه مثلها وقوله والذين نقر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من حساب و تفاصيل ذلك
 احكامه كقوله في المطولات من كتب الفقه فله طلب منها لكان ذكرها فوايه الاعنداء ^{اللفظة}
 ما استبدل وقد يكون بالانطاف للعين والمنفعة مباشرة او سببا من العباد او الخا
 سبب على الغائب ^{اللفظة} المعنى وما غصبه او تلفه او عرض ذلك مع التعذر فان لم يفعل
 احكامك على الاشياء وما عتده او سببه مجازا تسمية لشيء بهم متعابله مع وجود العين

للمالك ان يترعها وان لم يرض الغاصب مع تلفها وبذل الغاصب اعترافه فلا يبيط على
 اخذ العوض الا يرضى الغاصب له ان يجازي في جهات القضا من اى امواله اتفق لكن المالك
 اولى فان لم يجز اخذ المثل في المثل في الآتي يمكن جملته على السواء في المالكية فيعتبر عن الاول
 بما يشتركه جزوه وكذا في صدق الاسم وهو المثل في المثل في عبارة الفقهاء المقتضى ان يكون
 متبلياً بالمعنى الاول يعين مع فقد مثله لا اعتبار بتفاوت الاسعار في الزيادة والنقصان
 عن حال الغصب فان تعدد قيمته بين الاعوان وان لم يكن متبلياً بالمعنى المذكور والمعتبر
 بانه من ذات القيمة بغير تبلي الغاصب من بين الغصب ليس التلف فوايد الغصب
 ومنه فمضمونه على الغاصب كاصل ما على القيمة كما قلناه سواء انتفع الغاصب بها او
 لم العقل بغير منافع بالتفويت لا القوت والتبدي كغيره من الاموال بغير فوايده
 فواتها وتقويتها. فعاقب لا يدهم على المقتضى بجمع امالك على من شاء ببدل او امواله
 على الجميع ببدل واحد فان كان المخرج عليه خروار جرح على من جرحه فلا يوجب للمقتضى
 وان تعسر كالمسا حتم في البناء واللوح في السفينة وان ادى الى تلف ثل الغاصب ما
 لو حش غزو الغاصب او موانع مخرم او مال الغير الغاصب لم ينزع اللوح شبهه وكذا لو
 بالمقتضى جرح حيوان له حرمة وحيف التلف بالنزع لم ينزع وضمن في اجماع الفقيه ولو كان
 اللوح الضيق الى الساحل ينزع فيه واخذ الاجرة والنجى للمالك ولو طرأ على المقتضى نقصان

في موصوفه وعلى السوى
 في الحكم وعلى السوى

استخرج مع ارشده ولو غلط الغاصب مع مساويله واجوده ولم يكن التمييز كما لو
 كان بالادون ضمن في كذا الوخلط بغير جنسية كالمرتب بالشرح - زوايه المصنوب
 كان بفعل الغاصب مضبوته ان كانت متقدمة عرفاً والافلا ولو عدم المقوم ووجه
 لم يخرج الاول كانا مضمونين اما لو كان الزايد من الغاصب كالصبيغ كلف الفصل من
 النقص المقبوس بالبيع الفاسد حكمه حكم المصنوب في الضمان بعينه وكذا فوايده
 زوايده بالجملة كل مضمون يتقدم صحيح فهو مضمون بالفاسد والافلا - الاقرار وهو
 اخبار عن حق لازم للمخبر والاخبار حسن قولنا لازم على المخبر يخرج الشافق فانها
 اخبار عن حق لكننا لازم لغير المخبر ثم الحق قد يكون بالادون وقد يكون عقوبة قد يكون نسباً
 واما قد يكون محلو ما فيجب مدلول لفظة ثم ما فان فقد فلفظه وقد يكون مجهولاً فيجب
 الى تفسير المقر بالجملة والعقوبة ان فيها الزمته وان اسم رجوع اليه سواء كانت العقوبة
 نقد او بخلافه على غيره والتعجب يلزم مع الشرط واشفا النواع حساً وشرعاً وفيه
 آيات فافترقوا بينهم والاعتراف افعال من المعرفة وتقال عرفاً الاقرار مع المعرفة
 اقرار فلو لم يكن ليلما نسب للدم والدعا عليهم بقوله فصحقاً لا صحاب السعير في
 لهم من جهة من جهة واحدة بعدة ٢ وشهدوا على انفسهم شهادة الانسان على نفسه
 بانتهبه وقال اقرتم واخذتم على ذلك اقرتم قالوا اقرنا ودللتنا على لزوم الحكم للمشر

لو قال عندك كذا فقالنا متفركت لزم قطعاً انما لو قالنا متفركت لم يلزم ذلك ام قبل
 لا احتمال اضمار غير مقدم اي متفركا لوجهين اوله النبوة او بطلان دعواه فلا يكون محكماً
 في الجواب هو عدم دلالة العلم على انحصار قبل يكون اقرار الوجود وعصب الدعوى فيكون
 اليه المعروف للآية فانهم يقولوا اقرنا بذلك فان قلت انما ترك ذكر التعليق لعدم
 بقصد عدم ذلك ترك ذكره في السؤال يقولون فترسم ولم يقل بذلك قلت مراده من الزم
 باقرار كلامهم ذلك قال فاشهدوا اي تشهد بعضكم على بعض فيكون المراد اقرارهم لا قصدهم
 بذلك ثم اعلم ان الصور المفروضة هنا لفظاً اربعة انما متفركت به صريح في الاقرار انما متفركت
 ولم يقل وفيها احتمال انه متفركت بغيره فلا يكون محكماً في الجواب انما متفركت ولم يقل ذلك قال الله
 يكون اقراره ظاهر كلام التهمة لا يكون اقراره احتمالاً اقراره بغيره لانه انما متفركت بغيره ولم يذكر التهمة
 او احتمال التهمة فان ظهر الآيات يدل على كون الكل اقراراً وحذف التهمة الدال على الربط لا غير
 كغيره حذف التهمة للعلم بوجوبه العرف فترسم الخطأ بل لو قال نعم في هذه الصور مكان اقراره
 فيما قلناه كونها فوايد بالخطأ شهد الله لوعلى انفسكم بغيره كما تقدم الم بانكم تدينوا
 وكذا قوله تعالى انتم تعلمون قالوا بل سئل سائلين لا تدينون وشهدا على كون الايجاب يصلح اقراراً
 على ايجاب التعنى نعم بغيره كما سبق ان نقياً فحق في ان ايجاباً فاجاباً والله كذا قال ابن عباس
 الآية الثانية ولو انتم تكفروا اي نعم لست بربنا وفيه نظر لان اهل العرف يستعملون نعم بمعنى بل

ويبدل عليه قول الشارح ليس صحيحاً ثم وابتداءً فذكر بناءً على أن نعم وترى الهلال كما اراده
يعلمون ما التماثل كما علم في دهره عندى التفضل وهو ان الكلام ان صدر عن اهل الفتنة لم يكن قراراً
وان صدر عن اهل العرف كان قراراً وانهما فوايد في الآية الاولى اشارة الى كون المغدور
بما اقر فيه فله في ذلك شراً ما يلوغ وعقله ورشده في الآية الثالثة والثانية تامة
وجوب الحكم المقرب ما اقره مطلقاً كما يجبكم بالبنية ونهذه سماء شادة فيكون لا قراراً
الحكم في الآية الرابعة اشارة الى وجوب القرار بالحق الام المقرب لقوله كونوا عاين باللفظ
بالعدل والامر لوجوب في الآية الثالثة واخذتم على ذلك امرى اى امرى سمي العهد لانه
يوصل الى شدة وان صا يلقه به الشدة فيدل ان الوفاء به شدة الوصية وهي
من وصي ابي صلوات الله عليه وصي ابي موسى وصي ابي جعفر وصي ابي الحسن الوصية والوصايا
شراً على تلك عين والمنفعة بعد الوفاة وسمي ذلك وصية لان الوصية تصرف بعد الموت
عليه فيه بما قلته كتب عليكم ان احضر احدكم الموت ان ترك خيراً الوصية للوالدين والاقر
بالمعروف خيراً على المسكين فمن لم يجد ما سمعه فاما سمعه على الدين بدينه ان لم يجد سمع على
خاف من يوم حضاوا وانما خاف من يومهم انهم عليه ان لا يغفروا رحيم بها فوايد كتب اى فرض
وفاء على الوصية وانما ذكره لكون ما نيت الوصية غير تحقيق الوجود والفضل اذ ان من باب
ان يوصي ماله للمصدر وهو الموت طهر سباباً ما رآته والخير انما ان يبدل قوله فوايد

الخیرند یا قبل ان آیه منسوخه بانه الارث بقول ان المد على كل ذي حق حقه الا وصية
 الوارث قلنا الاصل عدم النسخ وان شرط المسافاة بين الوصية والارث اذ هو زيادة في الصلة
 ولو سلم النسخ فهو ارفع للجواب الجواز وذلك لان فاع المترك لا يبرم فجميع اجزائه كما بين
 الاصول واما احد بنسخ صحته ولو سلم فاحا ولم ينسخ الكتاب عنه الاكثر ولو سلم جواز النسخ
 لكان لنا ان نحمله على التخصيص كما راى على الثلث التخصيص من النسخ لما قرر في الاصول
 نحمله على الاضمار الذي هو خير ايضا اذ لا وصية واجبة لوارث بالجملة الا جماع معتقده على مشروعية
 الوصية فلا يكون منسوخة فيكون الحديث على القدر صحة محضاً وليس يخصص الوارث بعدم
 الوصية لمطلقاً اولى من يخصص كإراد على الثلث قد روي صحابنا عن قتادة قال
 بل يجوز الوصية للوارث فقال نعم على هذه الآية واما رواية السكوني عن من انه قال من لم
 يوصي عند قوته لنومي قوايته ممن لا يرث فقد ختم عمله بمصيبة فضيعت كمال السكوني
 عاباً ومع تسليمها فلا تنفي الوصية للوارث الا من حيث مفهوم المخالفة ليس بحجة ٣٣
 دلالة الآية على جواز الوصية للوارث ظاهرة لان الوالدين وورثتهما قاطعاً وكذا قوله
 والاقرب مني بيم كل قريب ما كان مع الوالدين كالا ولاد اجماعاً والاخوة عند انضمام غيرهم
 وارث لان الجمع المعروف لا م للعموم كما نعرف في الاصول فانه لا قارب للدين يرثون
 لكن منهم من يجزئ مثل الاخ مع الاب ومع الوالد مستحب لهم الوصية وبه قال جميع الفقهاء

انفسا و عاتة الاصحاب قال نعم قوم بحب الوصية لآلها و هو ضعيف خلف
 في حال التزك الذي تعلق الامر بحصوله فقال الزهري كلما يقع عليه اسم محال
 قليلا كان كثيرا و قال النخعي من الف الى خمسة درهم و قال ابن عباس
 ثمانية درهم دروي عن علي انه دخل على مولى له في مرضه له سبعة درهم
 فقال لا اوصي فقال لا انا قال اصدقم ان ترك خيرا وليس لك كثير قال
 الرواندي و بهذا ما اخذ قوله بالمعروف قيل المراد بالمعلوم فعل هذا الصالح
 بالجهل و هو لو عند ما فانه لو اوصى بشي و بجزا و نصيب صح لمعوم الا
 الثالث و رجع في غير المنقوص الى الوارث و قبل المراد بالعدل هو او
 فحتمل وجوبا اي مما لا يزيد على الثلث ان يوصى للفقير و لا شدا حة
 و لا يفضل الغني ~~في الفقير~~ ان لا يصير لورثته لو كانوا فقرا و لو اوصى
 بما دون الثلث ان يتماثل في الوصية ولو كان الوارث عينا فالربع فضل
 من ثلث و خمس فضل من الربع و السدس من الخمس لما ورد عن سعد بن اب
 وقاص قال رضيت فما رسول الله يعود لي فقلت يا رسول الله اوص
 بما لي كله قال لا قلت النصف قال لا قلت الثلث قال الثلث و الثلث
 كثيرا انك تسع و تركت اعني اخرج من ان تدعهم حالة يتكفون الناس ما يقيم

قوله تعالى فمن بدل بعد ما سمع فاما اسمه على الذين بدلوا
 الوصية وان كانت جائزة لكن يجب العمل بها بعد وفات الموصي من غير تغيير
 بتدليل ذلك قال فمن بدل في ذلك لا يضا من وصي وشاهد وراث
 وحاكم وغيرهم بعد ما سمع تحققة ثم قال فانما انتم ذلك لتبدل على المبدل ^{لغير}
 بدله راجع الى مصدر وصي هو الايضاء وفي انتم راجع الى مصدر بدله وهو التبدل
 ان الله سمع عليم وعلمه للتبدل والمغير اي سمع وعلم التبدل والتغير ولا يقوت
 فيمن خاف من موصي اي ترقع او علم من قوله لم خاف ان يرسل السما من موصي
 قراء خمره والكساوي بكر موصي من موصي بالتشديد والباطون موصي بالتحفيف من
 او يوصي الضمير خاف يرجع الى من الجحف البيل الى افراط او تقييد او انشا
 بان يوصي بالباطل اي لا يجوز الوصية به كالحرمات فعلى هذا الحيف هو الوصية
 بزيادة على الثلث اي بزيادة اضرار الوارث فاصح بينهم اي بين الوارث والموصوله
 فلا انتم عليه في الكلام تنبيه على ان يطلق التبدل والتغير غير مني عنه بل التبدل
 بالباطل عن الحق امام الباطل الى الحق فجاء قيل كان الاوصياء يميضون الوصية
 بعد نزول قوله فمن بدل بعد ما سمع فاما اسمه على الذين بدلوا ولو كانت الوصية
 بمها كانت لو بالمال كله فنحن نقول نعم من خاف الى آخره قيل المراد من خاف

خاف من موثق قال موضحة الذي يري الوصية فيه خفا او انما فلا جناح عليهما ان يرد عن
 ويشترط عليه البصير ويصلح بين الوصي والعورثة والوصي له بحسب لا يقع منهم خلاف هو
 الى لانهم لا يكون الخوف على ظاهره ولا يكون ترقباً ولا متوقفاً وهو وجه حسن جدير
 غير ان الاول عليه اكثر و قد قال في موضعين يعني بقوله اما بمجال قوله ان الله غفور رحيم
 لمن لا الباطل الخ مقابل الوعيد من بدل الحق بالباطل الثانية من بعد وصية بوصي بها اذا
 جاز من كذا قوله من قبله توصون بها او دين فقوله من بعد وصية بوصي بها او دين
 ولت هذه الآيات فطابقا على ان تاخير الميراث عن الوصية والدين بقى هنا سوال فقررنا ان
 الوصية على الدين مع ان التمسها بمجموع على تقديم مائة التجهيز من اصل الميراث ثم الدين من اصل
 ايضا ثم الوصية من التمس ايضا الدين بحيث اذا هو اوصى بالميراث او بالوصية لا يجب الا
 الوصي بها فلو ان التمسها بمعنى التاخير من بعد وصية الا ان يكون هناك دين فان قلت ان
 الا لا يكون بمعنى الا ان لو اذ انت على فعل مضارع وهذا ليس كذلك قلنا الفصل هنا مقدر هو
 او يكون او بعد وانا قدرنا ذلك لئلا يلزم حمل القرآن على الركائز فان قلت اذا كانت
 المعنى يجب ان يكون جوابا لاصالة الميراث الثانية وليس هنا شيء منها قلت هي هنا جوابا لـ
 نصبره بوصيكم الله اعطوا اولادكم وهذا حسن من قول من قال ان او هنا لا بابتدئ
 ان الوصية والدين واجبان متحققان للتقديم على قسمة التركة مجتمعين وتفرق في اداء انما قدم الوصية

لانها تثبت بالبراث تماثل على الورثة من دون المال ان قلنا ان مطابق القاعدة الشرعية
 منصوب بالدين المتخلف هنا فوايد ولت في غير شرعية الوصية مطلقا الوارث وغيره
 انها مقدره على البراث ظاهر آلاية تقتضي وجوب العمل بالوصية مطلقا وان جماعه الاصل
 خصا ذلك بالثلاث فادون وان الراية موقوف على جارة الوارث ^{باعتبار} ^{منقول}
 وبعض الفقهاء بالآية على ان الموصي له يملك الوصية بالموت لانه يجعل الارث بعده فلهذا لم
 الى الموصي له بقي غير ملك لان البعث ان ملكه بالموت ولان الملك يستحيل كونه بلا ملكية
 ببقاء من المملوك ويستعمل ايضا بثبوت للميت فان الموت علة في نوال الاملاك غير يستعمل ايضا
 للوارث والاشقي الموصي له الملك عنهم وهو باطل اجماعا فعلى هذا يكون القبول كاشفا وقابل
 جماعة ان القبول سبب الملك لان الملك حادث لا بد له من سبب ليس هو الموت وحده ^{لكنه}
 من غير قبول ولا ايجاب وجه ايضا وانها معا لانها لو كفتنا المصالح التي بعد بها قبل القبول كما
 لا يصح بعد القبول لكنه يقع الرد بعد ما لا يقع بعد القبول ولا يصح القبول الا حصول الملك في القبول
 دون الاول فعلى هذا يكون الملك قبل القبول للوارث لكنه غير متفركا بملك المشرى اليه
 زمن الفسخ فان وقع الفسخ عاد الملك الى البائع كذا هنا فقبل الموصي له عاد الملك اليه يستقر
 ملك الوارث ولان الملك قبل القبول وبعد الموت لا بد له من ملك ليس هو ثلث احد ^{صلوات}
 ولا الموصي له لعدم قبوله فيكون للوارث وهو المطلوب وبما عني آلاية بان المراد بعد وجوبه ^{كان}

كلمة وهي المنه على الجواز والقبول في القول بقول في نفسه فيخرج مكنى النفا قبل القول في
 يكون الوارث على الاول يكون الموصى اطلاق الآية يقتضي عدم اشتراط تعيين الموصى له
 الموصى له كما لو وصى له من فانه يصير الوارث او وصى بتعقب احد من فانه يعين الوارث
 ايضا نعم متجيب الغرض لا زلة اليتمه ثم اجعل على كل من من جزء وفور لها سبعة ابواب لكل
 باب منهم جزء مقسوم للموصى بجزء من ما قال انما فعل ليس فيه مقدرة الامر فليس الى الورقة مجمع
 اصحابنا على خلافه لكن اختلفوا فقال الشيخ وجماعة انه العشر سبعة للابن واية ابن سنان
 من صحيح قال ان امرأة اوصت الى قالت ثلثي مالي تقضي ديني بجزء منه فقلت ثلثي
 ابن ابي سنان فقال ما ادرى له انما ادرى بالخبر فالت من بعد ذلك وخبره الخبر فقال
 كتب ابن ابي سنان الى الحسن الثلث ان الله ابراهيم وقال له اجعل على كل من من جزء
 كانت بحال يومه عشرة فالجزء هو العشر ومثله واية ابا بن ثعلبة عن ابي وقال الله
 وسلاية السبع ستمائة للابن واية ابي بصير قال سالت ابا الحسن عن رجل اوصى بجزء من
 فقال امكن سبعة ان الله ثم يقول لها سبعة ابواب لكل باب منهم جزء مقسوم ومثله واية
 سمع ابن همام عن الرضا عن ابي القاسم عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن عن ابي الحسن
 خولف في ما قبله من اجل ما فعلت كذا لو اوصى بثلثي شيء به كذا قال الشيخ
 بسم كان ثمانية اقل السهام المفروضة و ساء حلا على اية الخمس ان تقسم

أقسام وهو ضعيف وقال الشافعي في كتابه في الجرائد يا أيها الذين آمنوا شهداء بكم لو
 حضر أحدكم الموت حين الوصية فذاعل منكم أو آخران من غيركم أن أنتم ضربتم في الأرض
 بكم مصيبة الموت نجسوها من عبادة الصلوة فيقسمان بالله أن لستم على شيء فبذلك
 ذاقنكم شهادة الله تعالى فأنتم على ما كنتم على ما كنتم على ما كنتم على ما كنتم
 مقامهم من الدين يستحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله شهادة من شهداء من شهداء
 أنما أولئك الظالمين في ذلك ما كانوا بالشهادة على وجهها أو تخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم
 فوابد روي أنهما الدار في عدي بن ندي خربا إلى الشام للنجاة وكانا حينئذ نصرين
 معا بديل مولى عمر بن العاص وكان مسلما فلما قدموا الشام مرض بديل فدون مولى صحفة
 بها في مناه ولم يجزها في أوصى إليها أن به فاستأوى إلى أهل ومات فحشاها وأخذت
 بينة وزنه ثلث ما به منتقال منقوشا بالله هبنياء فاصاب هذا الصحيفة فظا بها
 به فرفعوها إلى رسول الله فنزلت الآية فملأها رسول الله بعد صلوة العصر عند المنزلة
 بيلها ثم وجدنا في أيديها فأنما بها بنو سهم ذلك فقال له شرياه من ولم يكن
 بينة فكنهما أن يغيره فرفعوها إلى رسول الله فنزلت فان عشر على أيها استحقا
 أم عمر بن العاص المطلب بن أبي دؤاد الشامي فملأها وأخذ الأناة في تفسيره
 أن تركها قوله شهادة بكم متبدا خبره مخدوف أي عليكم شهادة بكم وأثنان قال

فاعل فعل محذوف أي شبهة ثمان وفائدة الأسماء والتفسير فعر بحكم في النفس مرتب
 ولما قال شهادة بكم كان قابلا بسبيل من شبهة فقال ثمان أي شبهة ثمان لأن
 شهادة بكم متبدا خبر ثمان لأن شرط الأخبار بالمفردات أي جميعا ذات واحدة
 حصر طرف التعلق الجار والمجرور أي عليكم شهادة بكم إذا حضر أحدكم أسباب الموت حين
 بل من زود قوله بكم أي من المسلمين غيركم أي غير المسلمين قبل منكم أي من قاربكم وغيركم أي
 الجانب قد وقع الجار المجرور أن لها صفة لأن ثمان نجسونهما أي تقفون بهما
 صفة الأخران الشرط مع جواب المحذوف المدلول عليه قوله أو خزان من غيركم تعرض
 الدلالة على أنه ينبغي أن يشبهه منكم ثمان فإن تذكرنا في السفر فاحرهم من غيركم
 الأولى أن نجسونهما لتعلق الجار بما قبلها فقط والمحل لها من الأعراب المراء بالصلوة العصر
 وقت اجتماع الناس وانها وقت تصادم ملائكة النهار والليل فاللام فيها للمعد وقبل
 صلوة كانت فاللام للنجس وهو أولى وقوله لا تشترى هو المقسم عليه أن أريتم أي أن أرى
 الوارث وهو قرآن فائدة اختصاص الحكم القسم بحال الرتبة والمعنى لا يستبدل بالقسم أو
 بأحد عناصر الدنيا أي لا تخلف أحد كذباً بل طمع ولو كان المقسم له ذا قرين فجزأه
 أي لا يستبدل ولا لكم شهادة أحد أي شهادة أحد الذي قد امرنا بأقامتها إذا أي إذا
 التمسنا من الاثنين كان ينبغي أن يشهد ويتبدى بأحد على حذف حرف القسم

تتوحيص من الاستفهام عنه فان شئنا اطلع على انها فعلا ما وجبت انما فساد ان آخر ان
الذين استحق عليهم اثم الورثة وقرا خفض استحق على البناء للفاعل وهو الاول وليان
الاحتقان بالتهمة لغير اتهما او غير متبدا بمحذوف اي هما الاول وليان او خبر آخر ان اول
منها اولى الضمير بقومان وقرا حمزة وابوبكر عن عاصم الاولين على انه صفة الذين ما بد
منه قوله شهدا وتناحق من شهادتهما اي ثبت احق من بينهما لحيث شهدا وكذا بهما في
يمنهما واطلاق الشهادة على اليمين مجاز ولو قوما موتهما كما في اللعان قوله
اي الحكم الذي تقدم وتكليف الشاهد قوله على وجهها اي على نحو ما علموا من غير تحريف ولا
خيار فيما قوله او شافوا ان ترد ايمان اي رد اليمين على ايمان بعد ايمانهم فيقتضون
بظهور الحجة واليمين الكاذبة وانما جمع الضمير لانه حكم بغير الشهود كلهم له في هذه الآية
الحكام ان الذي يحضره باب الموت ينبغي ان يشهد عدلين على وصيته اما من هو
نبيه او من اهل بيته هو الاسلام فان تعذر ذلك عليه ان كان في ذلك سفر فاخر ان
الاجابة من اهل الذمة ١ انه اذا حصل الضمير منكم على المسلمين في غيركم على غيرهم
الحكم بانها غير منسوخ لان افعال اصحابنا بالاول وجوزد الشهادة اهل الذمة مع تعدد
في الوصية فان جماعة من الفقهاء بالناسخ وان الآية منسوخة والاصح الاول لما كان
النسخ حكما لا يخصصه لادلة شرطا الايمان والشهادة في البناء بعد الوصية

بشرط عدم التمسك في دينهم ويحجون على فساد المسلمين انه اذا حصل الفير منكم على الاقارب
 على قبل شهادة القريب على قربة مطلقا وفيه رد على من منع ذلك من المؤمنين سابقا
 ذلك في كتاب الفضايل والشهادات انه على قول اصحابنا في قبول شهادة اهل الذمة في الوصية
 مع عدم عدول المسلمين بل تستبرأ السفر كما في ظاهر آية ام لا اصح لعدم بيان شرط الرد
 مطروحة برود على قول اصحابنا بقول شهادة اهل الذمة في الوصية على ظاهر آية وعدم
 سوال وهو ان آية دلت على انه اذا وقع ارباب تخلف انما هان من ان يجمع منع على
 تخلف انما فلا يكون الحكم شهادة بما قبا فيكون مستوعبا للجواب على تقدير كون آية
 حجة على المدعى بغيرها كما جاز ان يكون التحليف مختصا بهذه الصورة انما جاز قبولها
 انما حاز تحليفه المحقق لهذه النفي العلامة بوجوب التحليف بعد العصر ونقول لا سلم ان
 تحليفه المحقق انما حاز حتى يلزم تحليف انما الذي هو خلاف الاجماع بل انما حاز
 على تقدير دعوى خيانتها ولم يكن لها ثبوت تصديق قولها فتوجب اليقين عليها وهذا
 جواب رد اليمين على الوردية قبل سبب ظهور خيانتها الوصيين فان تصديق الوصية باليمين
 تعتبر امانة وعدم ظهور خيانتها وهما لم يظهر خيانتها والوجه انما رد اليمين لان الوصيين
 اجمعا انما من الميت فافكر الوردية انما فتوجب اليقين عليها اليمين على نفي العلم بالشر
 جواز شهادة اهل الذمة في الوصية عندهم استصحابا مختصا بالمال فلا تسمع بالولاية اجماعا

في جيل من الوصية بدلا من ان حضر على الحضر والخص على الوصية ووجه البتة هذا
 البديل هو المقصود بسببه في الآية دلالة على جواز التعليق في اليمين بالوقت لقوله تعالى
 وفي قضائهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في دلالته على التعليق بالمكان اذ قد يفهم من
 انه يجوز الدعي لظاهر النظم او الفقرة كالكتابة وكذا يجوز التحليف ايضا للنظم مع عدم
 لان الورقة ادعوا على الوصيين بحج الكتاب الذي جرده في مناع الميثاق فيه نظر لجواز
 استناد دعويهم الى علم غير الكتابة او الى اخبار مخفوفة بالقرين المفيدة لتعلم ان الآية
 تقتضي جواز الدعي بعد الخلاف هو خلاف الفتوى من ان لقوله من علف فليصد
 ومن علف فليرض من لم يرض فليس اسد في شئ يمكن ان يجاب عنه بان الدعوى
 توجهت بعد عراف المدعي عليها بالادانة كانت للميت ومع عراف المحالف يجوز
 المطالبة لمطالبة المطالبة لكان اعترافها بملكته الميثاق التي خلفها على نفسها اولادها
 ذمتها وبعثا الشر او فاكرا الورثة فخلعوا على نفى العلم وروى ان تميم الداري لما سلم كان
 يقول صدق اسد ورسولنا اخذنا انا فاقوب الى اسد فقم واستغفرو فتم بعضهم
 طه الآية جواز الاستدانة على رد اليمين من المنكر على المدعي خلافا لابي حنيفة انه لم يجوز
 وفيه نظر لان الرد بها مجاز والتحقيق ما قلناه من دعوى الشر وانكار الورثة فهو عليه السلام
 لكان انكارهم من علمهم على عدم العلم واعلم ان دعويهم كما تكون بحال كذا تكون بالولاية

بالولاية والولاية اما باخراج حق على الميت كدين او اداء امانته او بالنظر في حال اولاده
 ما عدا حفظ المولود السمي في تيمنا وهو الحبس عن التيام في طبعه هذا الفصل بذلك والادب
 هو الصغير الذي لا يبلغ من التيمم هو الافراد ومنه الدرة القيمة والاستحقاق تقضي صدقة
 الصغير والكبير لكن العرف خص به الصغير وهذا الحبس فيه آية لا . وابتلوا التيام حتى
 اذا بلغوا النكاح فان ائتم منهم شهرا فادفوا اليهم المولود لا تاكلوا ما اسرا فادفوا
 ان يكبروا ومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فلياكل كل الموقوف فلو ادفعتم
 المولود فاستمدوا عليهم وكفى بالعبد حسيا الا ابتلا هو الا غنيا وائتم ابي البكر فادفوا
 وحض حرف ابتداء لان بعده جلة شرطية وهي اذا بلغوا الجرا جلة اخرى شرطية
 فان ائتم فانفا الاول جواب الشرط الاول والثانية للثاني واسرا فادفوا
 على حال اي سرقين مبادرين الاول انهما مصدرون لانهما نومان من الاكل لا
 منعولان لهما كما قال الرخصي في النسي لا يعجل بنوعه وان يكبروا فادفوا
 اي لا تبادوا وكبرهم بالاكل بمعنى ان لا تاكلوا ما خافوا ان يكبروا فادفوا ما نكحتم
 يستغف بمغني مغني مثل مستقر مغني بقر وقال الرخصي انه يبلغ من غنيته بطلب
 بالسكن زيادة العفة وفيه نظر لان السكن بطلب سبب الفاعل اصل الفعل لا زيادة
 نحو كتبت اذا اقمتم نهضتم احكام دل الامر بابتلائهم على وجوب الجبر عليهم

والآلة متقنة فائدة الابتداء الذي ترتب عليه وجوب دفع الاموال اليهم ^{في} آتية طاهرا
 تقدم الابتداء على البلوغ وقاية لعدم الاحتياج الى اختيار آخر بل يسلم اليه لان علم رتبة
 وقال بعض الجمهور انه بعد البلوغ وهو باطل والالزام للمجر على البائع الرشد وهو باطل
 اختلف في معنى ابتلاهم فقال ابو حنيفة هو ان يدفع اليه ما يقرب فيه قال اصحابنا
 ان دفع ما لك وهو متبع احواله في ضبط امواله وحسن تصرفه بان يكمل المقتدات اليه
 لكن القدر لو دفع منه كان باطلا ويلزم على قول ابو حنيفة ان يكون العقد صحيحا انه انما
 الى غاية المجر بقوله حتى اذا بلغوا النكاح وهو حال البلوغ اي وان يصلح له ان ينكح بان يجلس
 يبلغ خمس عشرة سنة ثم ثمانية عشر سنة لقوله اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة
 كتب له ما عليه اقيمة عليه احد ود وعنده ابي حنيفة ثمانية عشر سنة هذا في الذكر المختار
 والامام في ثمانية عشر سنة في قول الشافعي كما ذكره وقال ابو حنيفة بسبعة عشر سنة
 قال صاحباه كانه كره وقال مالك كما على عند البلوغ ان يغلب الصوت ونحوه
 وهو اس الالف قال الامام الحسن لا تعلق بالبلوغ وقال داود الحكم بالبلوغ بالنسبة
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما مبرور ثلثة عشر سنة ثم رد في اربعة
 عشر سنة وعرض عليه الخندق في خمسة عشرة سنة تدل على قولنا وهل يحصل البلوغ
 بالابانة قال اصحابنا نعم مطلقا وقال ابو حنيفة مشطبا وقال الشافعي هو دالة

دلالة في حكم الشكرين ^{الساكنين} فغيب قولان في قضية سعد بن معاذ وامره بان يثيب عن
 عورته فمن ثبت فهو من القاتلة ومن لم يثبت فهو من الزاري فبلغ ذلك ^{لقد} البسطة فقال
 حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة تصدقنا فلما هو عام ^{ان} انه لا يد مع البلوغ من
 الرشد وهو عندنا عقلة العاشق بان لا يتخذ في المعاملات والتصرفات الا بعد ^{بل} بل
 يشترط صلاح الدين ايضا قال الشافعي نعم فحجج عنده على الفاسق وقال ابو حنيفة لا حجر عليه ^{فان}
 ابو حنيفة لا حجر عليه قال اكثر اصحابنا اللهم الا ان يكون فقيهة باطلا لا فاجر باق وقال
 بقا الشافعي ومنش القولين علو كلام المفسرين من قية العدالة قال ابن عباس الرشد ان
 ذو وقار ومصل وعلم ولم يذكر العدالة وقال قتادة العدل والدين هو غير دال على العدالة ^{نفا}
 اذ يمكن في صلاح الدين حسن الاعتقاد وجمع الشجيرة ^{ان} ان الرشد والغي صفتان متباينتان
 الفاسق موصوف بالغي فلا يكون موصوفا بالرشد ^{ان} ان الفاسق متغيب فلا يجوز اعطائه ^{باله}
 بلالة ان الحجر متحقق فلا يزول الا بدليل لا دليل ويمكن ان يجاب عن الاول بالبيع من ان ^{وصف}
 بالغي يمنع من وصف بالرشد لانها وان تضاد مفهومها لم تضاد متعلقا لانها يطلقان في
 المعاش وامور المعاد والمراد بالرشد في الآلية في اصول المعاش فجاز ان يكون الفاسق ^{فلا}
 في امور معاده رشيبة في امور معاشه نعم يلزم المناقاة كوكا نامشا فطين ولكنهما ليس كوكا
 وعن ابن نافع بان الفاسق موصوف بالغي معاشه وعن ابن نافع ان الدليل على الزوال

الجوزية مع ما ذكرناه من الجسبة على دفع المال على الرشد فاذا لم يحصل الرشد
 على المحر عند او عند ان في المصالح في ضيقة او ضعف في السعي بانها الشريعة
 . المشرط لا شفا بشرط لا ينفذ لا يعطى شيئا لانه وقال ابو حنيفة يرد على ان بلوغ
 سبعين ثم يعطى ما له رشة الا انما بقوله مردهم بالصوم والصلوة ويتم بناء سبع فان لم
 يمتد في غير هذا فلهذا لانه ينفق ان يكون البلوغ في رتبة عشر سنة او في احد
 عشرين فيجب دفع المال نحو البلوغ والرشد على الفور لا يجوز ان لا يحصل سبب دفعه
 بلوغ والرشد ولا يثبت بالغا لانه على التعقيب قوله لا تأكلوا مما امر باخذه بالحي
 الاكل بوجوه هو قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف قيل هو ان يأكل قدر كفايته وما لا
 منه وقيل على قدر عمله وقيل قل الامر من هو وجود لقوله لا تأكلوا مما امر باليتم لا باليتم
 خير ولا ريب في هذا حسن في الحديث ان جلا قال النبي ان في حرجي شيئا انا كل من اكل
 بالمعروف غير مثل ما لا ولا اوقى ما لك بالفعال في حرجي قال فما كنت تبغى صالها ولو
 حوضها وتناجربا ما يستفهام يوم درود ما فاشرب غير مضر من ذلك ما كنت في الحظ
 روي محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت عن رجل سبى ما يشبه لابن اخه في يوم
 ايجل امر با ما راشتة قال ان كان بلوغا حاضما ويقوم على مستينها ويرد ما بها فليشرب
 البانها غير منك المذهب لا مضر بالولادة الغني ذو اسائة طاهر لا يجتنبه عدم جواز اخذه

بقبضه

أخذ شيئا من مال اليتيم على عمد لقوله فليستغفركم بعضكم قلناه والامر للوجوب بل
 يحكم على الفقير لو اصاب غيبا ردا ما اخذ حال فقره ام لا قال بعض المفسرين نعم والاولى
 عدم الوجوب بل يحل ما ورد من ذلك على الذب على اخذه رايد عن صحة محبتة ضد واما
 اخذه حتى فقد ملكه الاصل البراءة من وجوب الرد اذا دفع الولي الى اليتيم حال فليستغفركم
 على الذب والارث والمصلحة فان ردا فابتين احدهما دفع النعمة عن الولي باكل مال اليتيم
 وثانيهما سقوط الضمان لو انكر القبض او سقوط البين لو ادعى الولي التلف بغير توطئة
 فاحذر الالة بقبضه عدم تصديق الولي في قوله لا بالينة به قال الشافعي ما لك الحق فيه
 التفضل كما قلناه هو قبول قوله في التلف بغير توطئة وفي التفتق على الطفل باجرت العا
 بما نسلم حال فلا يقبل قوله لا بالينة وهذا لا يبرأ منها ومن حسن نظر الله تعالى
 الاوليا وكما لم يطفه في حقه قوله ما كفى ما حسبا اى كافيا في الشهادة عليهم
 كذا قيل والاولى ان معناه كفى ما بعد حسبا فان الشهادتين في الظاهر ما برأعه لندته في
 ابطاف من تولد يوم القيامة انما وآتوا اليهم اموالهم ولا تبديل للحسب بالطب
 ناكلوا اموالهم الى اموالهم ان كان حيا فليس الاما متولدا بسلام اموالهم اليهم ما بالاعوان كما نص
 الآية الاولى وسماهم بناتنا منسبة للنسب بهم ما كان عليه لغرب عهدهم بالصغر حسنا على ان
 اليهم اموالهم اول زماى جوهم وتلك امرا بتلايم صغار او غير اليها بعض فيكون الحكم مفاد

سبب غمهم و اناس الرشد منهم قور لا تقبلوا اى لا تبذلوا مثل لا تتجملوا معنى لا تستجملوا و
 امال الحرهم و الطبيب اقبل قبل المراد بالطبيب انما عند في الجنة لم يحرف عن اى الا تمام و قبل
 المراد بالجنين الردى بالطبيب الجيد قال السكك كاذبا يجعلون الشاة الملهة و انما كان
 التسمية قبل هذا تبدل استبدال العلم الا ان يكون مع الاصد فافاضه و من اى
 عفا و يعطى من اى التسمية قورهم و لا تاكلوا العلم الى اموالكم اى ضامين الى اموالكم و قبل
 هنا يفسر مع و المنى عنى هنا هو ليس على حجة الجرة بالعرف كما تقدم و هو بالكل لانه اعظم
 الا شاع و التفرغ حيث يصير بدل ما يخل قورهم انه كان حوا كبر اى في بنا كبر و روي
 ان الآية نزلت في حل كان عنده مال كثير لابن ابي ذرهم فلما بلغ اليهم فطلب اى فتمت من فزا
 الى رسول الله فنزلت فلما سمعها العلم قال الطغاسد و الطغاسد الرسول و نعوذ بالصدق
 الكبر و دفع اليه ما لا فقال من يوق شح نفسه يرفع الله له به هكذا فانه يحل داره اى حنيفة
 و لما اخذ العنى ما لا انفق في سبيل الله تعالى اليه ليعقل اى من يوق شح نفسه فقال
 اليه من ثبت ان جرو يوق النور فيقول كيف يا رسول الله فقال ثبت الاجر للعلم و يوق النور
 و الله قال بعض الفضلاء هذه الخبر يحل على ان والده لم يكن يحترق في يحصل اى من الثياب يوم
 يخرج الحقوق اى انه و عمت في هذا الحمل نظرا و مقتضاها ان في اى حقوقا يحجب الصالحا
 اربابها فكان يحجب اى من الامم سليمان الى محمد و الا لا يدع سببها لم تصرف فيها اذ

لا يجوز له ان يغير على الباطل فالاول ان يقال في الورق قد يراود النفل كما ورد في الخبر
 عن النبي في كذب النفل كما جاء في حديث آخر الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 ندم المبتدع اسفل على قوّة ثوابه بصرفه في وجوه القرب عدم شفاعته في آخرته او انه اذا
 حصل لوارثه مما كسب في تحصيله فلم يملكه بالاسوال المشهور بها وهو ان الكل مال اليتيم
 مطلقا منفردا ومنفردا فلم يملكه من قبله بالاسوال المشهور بها وهو ان الكل مال اليتيم
 اغنيا فاكل مال اليتيم منهم قبح وايضا كانوا يفعلون كذلك فنهوا عنه بغيا عليهم وتسميها
 قيل وجوب السؤال لان قوّة ولا يتبدلوا المحبث بالطلب من كل مال اليتيم وهذا لما
 في التفسير الاول اي يتبدلوا اموالهم مكان اموالكم ولا تاكلوا من منصفته الى اموالكم فقد استوفى
 النبي في التفسيرين . . . ويخسر الدين لو تركوا من خلفهم ذرّة صنعا فاجافوا عليهم فليستوا
 وليقولوا قول سديد ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون من بطونهم ناراً ويصلون
 سبع اقل المراد بالآية اولى الذين يحسبون عند المريض ويقولون ان اولادك لا يفعلون
 عنك من يد شيا فقدم بالآية قبل في فعل المريض يقولون فميتى اولاده من اليتيم
 الناس فامرهم ان يانحوا فوالله هذا القول يقدر ان اولادهم المخلفون يفعلون بهم ما شاءوا
 به ويقوى به القول قوّة فليستوا معه وليقولوا سديد اي موافقا بان لا يسيروا في
 عن الشك بل باقوا في حقه حتى ياتي ما يخلصه من يد على هذا المعنى فيكون الامر فما على الله

وقيل هو المراد وصلاً بان يخشوا الله القيام بالبر النيام في يقدر والوكا نواهم المعنى ودرية
 الضعفا تحت لاية اوصيايهم كيف كانوا يخافون عليهم من الضباع ويريدون من الاوصيا
 ان يفعلوا بانسابهم فليكونوا هم في لاية النيام كذلك ثم الله بعد الله النسي عن تناول المال
 زيادة عن تناول مال غيرهم لكان ضعفهم وعجزهم ففعلت فقال نعم انما ياكلون في بطونهم ما راوا
 سببا للنار والنور في لافنوعته امني عامر النار لاني ما كانت في ذلك غاية التمدد
 نعم وسببوا سبب العادة ليعلم ان كل مال اليتيم سبب تام لدحل النار لانه سبب ما يصح
 بل هو كسرة من الكبار وسبب الرضاكم اذ في ما يدخل النار اكل مال اليتيم فقال كثيرة قليلا
 اذ كان من غنية ان لا يرد اليهم عنه الضام انه قال ان في مال اليتيم عقوبتين شديتين اما امة
 فعقوبة الدنيا قوتهم ونيل النسي لاية ما بينهما فعقوبة الآخرة قوتهم وان الذين ياكلون
 اموال اليتامى ظلموا الله وعصوا قال في كتاب علي علم ان كل مال اليتيم سبب كرمه مال في ذلك
 عقوبة وبلغة قال في ذلك الآخرة وذكر اليتيم في نبيهم بلحمت ما تبين احدهما ولا توتوا
 اموالكم التي حصل الله لكم فيها ما وارزقوهم فيها واكسوهم وقوتوهم قولا معروفا قال
 الضحك للمراد بالسفها النساء فان من سفها السفها اذا السفحة العقل من نواقص
 العقل كما جاز في امينة مما امكن ازواجها او بناته او اخواته او غير ذلك في مكانه عدول
 الظاهر خروج عن الحقيقة وتخصيص العموم وقيل هو مني لكل ان اليتيم لا السفها الذين

لا يقرون بحفظ المال وحسن عايته بل يفيدونهم تصرفاتهم الفاسدة لقوله تعالى هو الحكم الذي
 جعل اليكم قياتكم ليعتقنوا بما أعطاكم الله منكم ما يحبونهم وقضى فيما بين قياتكم فيكونوا
 قياتا وقواتا في ما يقيم به كما يقال هو ملك الامم لما يملكه وقال الله تعالى وما يحقوا المغيرين
 ان يحطوا بالمال والاربابان يسكنوا الاموال التيام الى وقت بلوغهم ورشد هم ويحفظوا
 عليهم ويؤيدونهم فافهم قياتهم فمما اوتوا منكم الاموال التي هم لا ينالونها من غيركم
 انما هي ما يقيمكم كما قال الله تعالى ولا تقبلوا الفسك من هذا الا في اولي الامر لانهم لا ياتونكم
 والمتأخرة وايضا على حقيقة العرفية فان السفينة عرفنا بغيرها هو الذي يعرفون
 غير الاغراض الصالحة وذلك مناسب للبحر عدا وانما اضاف الاموال الى الاولياء لانها في
 تصرفهم تحت ايتهم وان اضافة الحق الى خصاص قوله تم وقولوا لهم قولوا ما هو
 بالتعليم اليهم عند ردهم خصصهم على سلوك طريق الصواب في تصرفاتهم وهاهنا فائدة انما
 ذكر البحر على السفينة منفردة بآية مع ان الحكم عموم من قوله تم فان ايتهم منهم من لا يملك
 ان السفينة بغير البحر سواء كان للبحر او البائع وسواء كان تابعا للبحر او طاريا بالبائع
 وشره فلا قال في صنفه لانه لا يجر على البائع العقل للسفينة والبند يرد فالحق صاحبها وتصرفه
 عنه بما يرد ان لم يوافق مصلحته فيعلق الحكم على الوصف مشتملا على البلية عند الاكثر فمما يجر
 طهر السفينة بغير البحر لا يجر الحكم قبل الاصل الحصول العلة للحصول العلة وقبل بالثبوت

مطلق

لانها مسئلة جهادية تقتصر الى نظر وضبط فيستوفى على الحكم وكذا خلافاً في انه بل يرد على
 بزواله اولاً من الحكم واثني الاول في السلسلة مع التحقيق المحرر على السيف مخضن تصرف
 عمداً بالعلانية فيقع تصرفه في غير احوال كاستيفاء النقص من الطلاق وغيرهما بخلاف
 البائع غير شبيه فانه ممنوع من التصرفات مطلقاً تصرف السيف في احوال مع نظر الولي او
 في مع موافقة المصلحة جازية باض بخلاف الصبي المجنون فان تصرفه باطل ولو ادعى الو
 ودفع المصلحة في قوله وارزقوهم فمهاواكسهم دون منها فائدة وهي ان تزا
 من بجهلها من اصلها لا يملكها الا اتفاق وان الرزق من احدتها منها بمعنى ان
 جعل وزرقهم فيها فلا ادل يمكن ان يخرج بالآلة على وجوب التكسب على المولى عليه ظاهر الامر
 وليلا ياكلها النفقة يحتمل عدم الوجوب لاصل ذلك ان كتاب لا يجب واثم شهادته
 بقدر النفقة فاما الزيادة على ذلك فمستند في ثباتها ضرب بعد مثلاً بعد مملوك لا يقد
 على شئ اعلى بعبده ومملوكا اي للناس لا يقد على شئ اعلى على شئ من التصرفات وبجملة حقيقة
 للمملوك صفة تخصيص لغير المالكين واما ذون في التصرفات فلهما بقدر ان على التوف
 احوال يخرج بها على ملكين المحرر المملوك في تصرفاته بمعنى عدم صحة شئ الا باذن سيده لكن
 هذا المعلوم مخصوص ببعض تصرف في طلاق وجبة وينفذ اقراره بالمال وينبغي بعد عقده
 بقيل قول اهادون فيما هي من ضرورات النجاة اكلوا من المملوك بعضا من احدتها

قوله

زرقهم

فمنه نال مقتضى المحل صلا فالأبي صفة العلم ان يوافق اليد فيقذف انه لا يملك شيئا
سواء ملكه مولاه او لا وبه قال الشافعي المجتهد واهمدا وكثر من العلم وقال في القديم يملك
ملكه مولاه وقال مالك يملك ان يملكه مولاه ووجه ما قلناه انه ليس المراد من الآية نفى القدر
على الفعل لانه معلوم البطلان ضرورة فيكون انه لا يملك شيئا وهو المظن والاضافي
القدرت عموما لان النكرة في النفي يخرج من ذلك ما اخرج به الدليل فيبقى الباقي على
ان قلت ان النفي وان كان عاما لكنه متعلق بعينه ونكره هو لا يدل على العموم ولا يلزم
عدم ملك العبد كهم قلت يتحقق الحكم على الشق يدل على كون الشق من علة في الحكم فكذلك
اكرم العلماء فانه يدل على ان علة اكرامهم علمهم فيم انما وجد المشق منه وصورت الزرع كذا
فيتم انما وجد الملك ايضا بوجه ما قلناه قوله تعالى ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم مما
اجتكم من شركاء فيما زرعناكم فأنتم فيه سواء شبه حاله مع عباده في نفى الشراكة في الملك
بجاء السادات مع محاليتكم ومعلوم ان عباده لا يشاركون بعد في الملك كذا المالك
اتج من قال ملكه بقولهم وانكم الوالا بام منكم والصالحين من عبادكم واماكم ان يكونوا
فقرا بينهم احد مفضل وجب الدلالة انه لو لم يصح تملكهم لم يصح اغنائهم لكن صح فيصح ما روي
ان سلمان ضي احد عنه كان عبدا فاني النبي في قال هو صدقة فرده فاما ما روي
وقال به هذته فلو كان لا يملكه قبله منه اجاب الشيخ عن الاول يجوز ان يريد

المراد

فبعضهم بالعتق من النسي من كون سلعان مملوكا صقيفة بل كان مملوكا ماعين غير النسيك
 الشرعي ان سلم جاز ان يكون المدة باذن سيده علم النبي فقتلها وفي تجوارج الاول
 لانه ان توجد فانما يتوجب على العبد والابا بالحرارة لا زربا يود الى عقوبتهم
 اما ان اردوا جوارجها لم فلا وليضا لو كان العتق غنا كان مملوكا المحمل لكن جاز استعما لها
 المتحقق مثل قوله ان كلمة الرق فقر او صبيذ كان فقر العبد متحققا فيكون حجة لنا وكذا ان
 ان كان مملوكا المحمل لكن جاز استعما لها في المتحقق مثل قوله ان بكسلا وقابصكم بعضكم
 بعدكم في العتق بالبيعة كالوقوف في الكس واليه في غير ذلك ليس الكس اياه
 فمقتضى ذلك آيات بل عمومها وطلاهرها على انفس فعل الخيرات فيدخل في ذلك ما ذكره
 وقد ذكر الروايات في المعاصر من تلك الآيات اقولتم لمن تنالوا البر حتى تتقوا ما تحبون
 وما تقهوا لانفسكم من خير نعمة عند الله هو خير واعظم اجرا ليس البر ان تولوا وجوهكم
 قبل الشرق والغرب اقولتم اني امال على حذوي القيسية والبنام والمساكين وابن
 السبيل والسائلين في الرقاب وقد مضى الحديث في ذلك لا وجب له عاده وتعام الحث
 في الامور الاربعة متوفى في كتاب الفقهاء الزينة النذر والعمد النذر والبس في الجاهات
 النذر وفي آيات الان الاول وما انفقتم من نفعية ونذرتم من نذر فان الله يعدكم ولطالما
 انصار ما مولوه وهيبة او تضمنها معنى القسط على الغل في خبره ومساها ما انفقتم

عنه

من ينقص في الطاعات او في المعاصي فان لم يعلم ذلك وكما جوسى على عظمى من الثواب والعقاب
اذا برع في فانه لا يفوته شي من مخفيات الامور وكذلك حكم ما نذرتم من نذرت في طاعة او
معصية والضمير تعليمه عايد الى العطاء وكذلك ذكره وما للظالمين من الضار لم يمس الذين هم
الصالحات وينفقون في المعاصي او لا يوفون بالنذر الضار يوم القيمة ومنها فوايد في
ذكر العلم بعد الانفاق والنذر واداف بالنظم بسبب المخالفة لاداء على وجوبها بالنذر
ذلك المطلوب النذر قد يكون مطلقا لقوله بعد على ان افعال كذا من الطاعات كذا
على كذا من الطاعات الواجبة والمنذورة وان خلا في النفاق لعدم قوله اني نذرت كذا
لظني محروا وعموم قوله من نذر ان يطيع الله فليطعه وقال الرضوي بعدم انعقاده بعبارة
ولان علام تغلب نقل ان النذر لغته وعده شرط فيكون كذا كذا في حاله بما يلحقهم والاصل
عدم النقل واجبا القابل للانعقاد يمنع الالزام لعدم تحققه ومنع صحة النقل فانه لا ينعقد بغير
شرط وقد جاء في اشعارهم كقولهم بطل غلبت بها لا يفتقد نذروا في دهم اقبل ما تبين
بقولي ٢٠ النذر عبارة لفظية وكذا العمدة والميسر لا يلفي اليه القلبة وان كان
شرطا من غير لفظ وقال بعض الفقهاء بالاكفاء ليس بشي ان يوفون بالنذر وبما فو
بوما كان شره متطبرا
والاستدلال
بها من جهين انما خرجت من علمهم السلام ذلك يدل على حبان الوفاء بالنذر

التي في الاول خلاوة
الاصح انعقاد ٣٥

١٢ داف الوفا بخوف شريه القيمة وفيه دلالة على وجوب الجفاء اذا المنع وبك يخاف ترك
 العقاب السطر المنتشر في الهد وفي آيات ، وادفوا بالعهد ان العهد كما يستعمل
 على وجوب الجفاء بالعهد من جهين ، ان صيغة الامر في قوله وادفوا للوجوب ، كون العهد
 مستو ولا يسأل عن غير الواجب يكون الوفاء به واجبا مرتبة التقوى ، وادفوا بالعهد
 اذا عاهدتم فلا تنقضوا الايمان بعد توكيد ما وقع جعلتم الله عليكم كفيلا الآية عهد الله
 اعم من ان يكون بنذر او عهد او يمين لذلك قال لا تنقضوا الايمان بعد توكيد ما ودي الآية
 حكمان ، وجوب الجفاء بالعهد الثاني وجوب الوفاء بتقضى اليمين واذكركم به توكيد
 الاول جعلتم الله عليكم كفيلا واذكركم به وجوب بانه وصا هم به وفيه حص عظيم على الوفاء عليه
 بقوله لعلمكم انه كرون لتخطوا بئنا لو ادى قسبا فان الكفيل ايعى حال المكفول فهو عظيم
 ان لا يعلم ما يفعلون من الوفاء وعدم وفيه تهديد عظيم على النكث وحض على الوفاء بينهم
 في تقصير وعدم وفايهم بحال التي تقصير على المعنى به قوة انكنا ما جمع نكث بكسر النون
 في قوله ما فعله عقلها وهي ابرة يقال لها ريطه تنبئ بسعد بن نعيم وكانت خروفا تحت
 منقلا قد زر راع وضارة مثل اصبح وهلكه عيطت على قدر ما وكانت تغزل في جوارها كان
 الى انظرتم تامل من فيتنقض ما عر لنم وبعثتم في تقصير بقوله تحذرون ايماكم دخل الفرج يعني
 قال ابو هريرة هو امكروا عهد بعتة وهو مفعول من قولهم خلدان دخل في فلان اذا اقبل

وتتخذون حال من
لاستقضاها

ثلاثة

بهم ولم يكن جميعا استصاحبه على انه مفعول بالان يتخذون اباكم متخذين له وعلما بكم ان يكون الله
حق يا امية لا جل ان يكون الله اكثر من الله نفسا او مالا او غزا او جانا اي انكم اذا خلقتم على
نفسكم وخلقتمكم اكثر الله عددكم او ما لكم لا تنقصوا الايمان واقتبوا عليها واربها منصوب المحل
لكونه خبرا وهي خبر فصل وقال الزجاج انه مرفوع المحل على انه خبر المبتدأ وهي مبتدأ ودونها خبر الفصل
لكن من انما يلوكم الله يا سيديكم الله بالامر بالوفاء باليمين ليجازيكم في القية على الوفاء
وهنا احكام ا في الآية الى ان حكم اليمين والعهدة واحدة وهذا غير عن العهد باليمين بقوله لا تنقصوا
الايمان عقيب قوله وفوقه النذر والعهد اليمين مشتركة في كونها تكون مطلقة وشروطية
كون شرطية او مباحا او زاجرا عن محرم او مكره او مخالف لا خبر ان لا اول في كونها زاجرا او
يكون الاطلاعه جزاء الاخرين اعم فانه قد يكون مباحا مع تساوي طرفيه ويناو دينا فبما في الحقيقة
عندها وبينه اما لو نزع احد طرفيه فيها فان كان ذلك هو المتعلق وجب الوفاء به وان كان غيره
جازت المخالفة لقوله من علف على السبيل فزاي غير ما خبر منها ظلمات الذي هو خبر اول
عندنا خلاف للعوام ٣ يتبع في متعلق التثنية بدل اول لفظ شرعا فان لم يكن فمدلوله
فان لم يكن فمدلوله التثنية من النقص هو مخالفة ما وقع اليمين العهدة عليه فان الفعل والترك بصير
واجبا باليمين او العهدة وترك الواجب حرام ف قوله بعد تو كيد ما ابي بعد تو شقيا
الله وفيه لا على ان الناذر والمخالف في المذكر الله لم يصير المحلوف عليه المعاهد ذرا

ويجوز مخالفة على كراهية الما حلف او ما به على فعل محرم فوجب لعنة الله اليمين وفي آيات
 ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم ان تبروا وتقوموا وتعلموا بين الناس الله سبحانه وتعالى
 كما فعله من العرض الفعل للمقدار كالحظوة اى مقدار ما يعرض من اى شئ كان سواء كان
 العرض عاجزا من شئ كما يقال فلان عرضة دوننا اى لم يكون بل يكون موقفاً للنسب كما يقال
 فلان عرضة للناس اى نصب للقرع فيه حسنة به بحيث لا يكون الاية من
 الاول اى لا يجعلوا الله عاجزا لآيمانكم اى جازي الما حلفتم عليه سمي المحلف عليه يميناً تنبيه
 باليمين كقول النبي صلى الله عليه وسلم ان اذ حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فاف
 الذي هو خير ويكون ان تبروا والضا على انه عطف بيان لا يانكم اى لا امور المحقوق عليها
 التي هي البر والتقوى والاصلاح كذا قيل وفيه نظردن حمل الایمان على المحقوق عليه
 اصح كان مجازاً ولا يصح اليه الا مع تقدير الحقيقة ولست متعذراً لجهل ازان يكون
 الآية من المعنى الثاني اى لا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم اى لا تكفروا بالحلف حتى يفي المحلف
 والمهمات في المهمات الضرورية وكذلك في امهات في قبوله تعالى ولا تطلع كل احد
 مهين ويكون ان تبروا عليه للشي اى ايتكم عن ذلك اداة برکم وتقوموا واصلا حكم
 الناس فان اهل الحلف معتبر على الله المجزى لا يكون باراً ولا متقياً ولا مؤثراً في
 ذات اليمين واستيفاد من التاويل الاول انه متى تضمن اليمين ترك البر والتقوى او

صلاح فانها باطله اني لا يجب العمل بها ويجوز مخالفتها ومن الثاني المنى عن كثرة الايمان
 وان كانت صادقة وقد ورد في ذلك احاديث كثيرة وانه لا يفسرنا به آية وهو تحقيق
 ما قاله المفسرون ولم ينهنا اقول في الآية عرضنا عنها لعدم تحقيقها ٣ لا يواخذكم الله
 بالغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما كذبتم وكنتم تعلمون والله غفور حلِيم يمكن ان يكون هذا جواب
 سوال مقدمه بانه اذا نهى عن جعل الله عرضة الايمان هلكت الناس لكثرة حلفهم بالله
 بقوله لا يواخذكم الله بالغو في ايمانكم والغو لغته هو السافط او ما لا فائدة فيه وختلف
 المراد في الآية فقال طائفة من الغضب ان قال الحسن بن الحسن بن المظان في معنى الحلف
 شئ فظنه على ما خلف عليه لم يكن في به قال ابو حنيفة وقال ابن عباس هو قول الرجل لا والله
 وبلى والله مما يوجب كراهة من غير قصد الى القسم في اقبال انك حلفت قال لا والله وانه قال
 انما في اصحابنا وهو لم يرد عن من وثق وقال مالك هي حلف على الاما وهي العمرة والمراد
 بعدم المواخذة هو عدم العقاب لعدم الكفارة معاذ قال ابن جرير كيف عدم احد جهاد
 فظانه لو ثبت احدهما لثبت المواخذة لكنه ليس فليس فليس ولكن يواخذكم ما عتقتم الا
 فكفارة اطعام عشرة مساكين من اوسط ما يطعمون اليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم
 يجد فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم واحفظوا ايمانكم انه لك بيتن الله لكم
 نعمكم فتكفرون بها فاذ قد تقدم معنى من الغفو ونريد هنا فنقول الحق انه لا يثبت

الى اللسان من غير قصد وسئل المحسن فقال انما هو ذوق كان حاضرا او غائبا
 وليست باخوة بل هو لقوله انما لم نعلم عاقبات العزيم وهو انه في ارضه وذاك انكم
 حكم الايمان باللسان كما ان الايمان باللسان ليس بايمان في حقيقة ما لم يقفده
 كذا كذا بل هو باللسان ليس بايمان توجب كليات او اثباتا قرا حمله والكسائي عظم باب
 وقرا ابن عامر عاقبة وهو من فاعل مغني فعل كخافاه الله والباقيون بالتشديد وهو
 ونظم انما لكم بالقصة التي ومنع الطبيب من قراة بالتشديد لانه لا يكون الا منع كبرية
 واما ان السامعة تحصل باليمين الواحدة وصحبت بوجوده ان التعقيد ان يعقده
 ولما لم يعقده بانه مما لا غير لم يكن تعقيدا قال ابو علي الفارسي انما لتكثير الفصل ولما
 فحاجها لتكثير لقوله بواحدكم الله اقضى كثرة اليمين التعقيد لقوله وتختلف الابواب قال او يكون
 عقد مثل ضعف فانه لا يرد بالتكثير كما ان ضامفا يرا في نفس من اثنين ٢٢ قال الحسن
 على المعبر في التكثير فائدة وهو انه اذا كرر اليمين على الملعوف الواحدة ثم صحت لم يرد
 كفارت واحدة بخلاف بين النعمان قوله نعم ولكن يواخذكم بما عهدهم الايمان
 حذف تقديره نيكيت ما عهدهم الايمان او يكون التقدير وحسنتم كفارة وحسنتم كفارة
 اذ احسنتم كفارة عما اخبرتم او صحت عليه الكفارة المذكورة في الآية وهي جامع بين
 في التثنية والاول والترتيب بعد الغرض به يصح ما فيها احكام الاطعام يصدق

يصدق ما بالنسبة إليهم أو باحضارهم وجعل الطعام من أي شيء لم يكن خفيفاً
قد يعطى المسكين الواحد فقال أبو ضيفه صاع من بر أو صاع من تمر أو غيرة أو غيرة أو غيرة
الحل مسكين وهو قول أصحابنا والمراد بالوسط ما في النوع أو في القدر والظاهر أن
لا تجزى الطعام المسكين الواحد عشر أيام لعدم صدق العشرة على اختصاص الكثير بزيادة
وكذا في الطعام خلافه فلا يبي ضيفه فيها المسكين الذي يجوز دفع الزكوة الواجبة إليه
تقدم تعين معنى ولا يجوز الطعام أهل الندوة خلافه فلا يبي ضيفه كسوة الفقير قبل ثوبان
أنه يكفى الواحد ولو غسلاً ولا يكفى الفصل ولا الفلسفة به قال الشافعي وقال مالك إن
رجل أكل الواحد وإن أعطى امرأة لا تجزى إلا ما يجوز فيه الصلوة وهو قميصه ومغفرته
أبو يوسف لا تجزى السرور من قرأ سبعين السورة كاسوتهم معنى أو مثل ما تظنون
أمرًا كان أو فقيرًا بشرط في الرقبة إلا بيان الحكمه لا المطلق على المقيد وكذا
الفصل وقال الشافعي على الفصل قال أبو ضيفه يجوز عتق الكافر وهو باطل
صبيته لا يقر بنبه كما تقدم ما يشترط في الصيام التسابع وبه قال أبو ضيفه وكذا
ابن مسعود ثمانية ما تم شباغات لانه احوط وحصل البراءة ميقينيا وقال مالك هو مخير
تابع وإن الشافعي في القولان في اعتبار أصح بناء واجماعهم على الأول ذلك كراهة
إيمانكم إذا صليتم أي وضعتهم فيها أحكام أن الكفارة مخفضة بالمجئ في المستقبل

رجب في اليوم مصلوقا كان او كاذبا عالما كان او غائبا فقولان وهو ^{في} قال مالك
 ابو حنيفة واصحابه احمد وقال قوم ان كان كاذبا عالما انتم الكفارة قولان ^{في}
 ان كان غائبا فقولان وهو من هبنا فمضى علينا اجاب اهل البيت عليهم السلام ^{عنده}
 يكون ظاهر الا انه مخصوص بما قلناه لا يجوز تقديم الكفارة على العنت اذا تقدم السب ^{عليه}
 اسبب قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجوز التقديم بالمال لا بالصيام لانه بل عنة ^{انما}
 الكفارة بالمال لانه عنة اختيارا لا كسبا بالخافه نيا ناعندنا لو شافعي قولان ^{في} انما
 رفع عن متى الخطا والبيان لم يثبت المختص قوله ثم واخطوا اياكم اي من ^{في} العنت
 ذلك اذا كان المخلق عليه فعل واجب او مندوب ترك محرم او مكره او مباحا متساوي
 الطرفين فحينئذ ان يكون المراد بحفظ العيس عدم ابتداء الحاشي كل امر فان كثيرا مكرهه
 لذلك تقدم ولا تجوز العنة لايهاكم ورد في بعض الاحاديث عن الصادق عليه السلام
 لا تخلفوا باحد من اصدقائكم ولا كاذبين فمضى فيكم تلك تبيين بعدكم آياتي ما تحتاجون
 اليه لعلكم تشكرون نعمه على ذلك لا يلو حلف لا يكلم حينا فهو ستة اشهر لقوله نعمتني ^{كلها}
 كل حين في علي جميع الامامة والزمان عندهم ثم اشتهر وقال ابو حنيفة بحسين والزمان ^{سنة}
 اشتهر وقال الشافعي لاصدقهما والبصير قال اصحابنا لا حد له قال الشافعي قال مالك ^{في}
 سنة وقال ابو حنيفة ثمانون لساورد عن ابن عباس قال في قوله لا تبشرونها احتيا

احتجاباً ان ايجبت ثمانون عاماً وروى ان الاحتجاب هو وقبل غير ذلك ونون
 كل عبد قديم عتق من له في ملكه ستة اشهر وهي واية صحيحة عن الرضا عليه
 بقوله عن عا دك العرجون القديم منها فرع وهو انه بل يجوز تفسير القديم في غير ذلك
 الاحكام كالان قرار ام لا وسيجب توجيه الاحتجاب ليس لونه الصدقة بل ان كثير كان
 ثمانين في هي تفتة ام المتوكل لما نذرت ذلك جميع المتوكل الفقهاء وكل قال
 فوالله ان المتوكل قال البعض جلسا به وكان الرجل اناميا بل عنده الاسود في ما
 علم يعني الهادي وكان اذ منته فقال المتوكل وكحك من نعتي قال ابن الرضا
 ع فقال بل يحسن هذا يا فقال يا بل المؤمنين ان اخر جكك هذا فلي عليك كذا وكذا
 والا فاض بني مائة مفرقة فقال صيت ثم قال يا جعفر بن محمد امض اليه فافقا
 في جواب الكثير ثمانون فقال يا مولاي اذ قال من اين له ذلك فقال فقال قل
 من قول الله ولقد نصركم الله في مواطر كثره ويوم منين فعدنا تلك الموطن فكانت
 ثمانين في ذافوع ا قال الصدوق تصديق ثمانين لم يعين رها وقال الشيخ
 ثمانون رها وفضل ابن ادريس بان لو كان فيهم المعاملة بالدرهم ثمانون رها
 وان كان بالدينار ثمانون دينارا والتفصل حسن لكن قول الشيخين اقوى لما تقر
 الاصول انه يحل المطلق على المقيّد في واية انحصري عن ص قبل بالدرهم لو قلنا

من النعم والبقر كان ثمانين الضياء وكذا لو قال صوما كثر او غير ذلك المنعبد بالشرع
تبع الحكم الى الاقرار حتى لو قال على مال كثير كان ثمانون كما قلنا هنا ام لا كما
ذلك للعلم والاستعمال والاصل حقيقة وتجمل العدم لعدم التحديد لغيره فاردوه في
لا يستلزم كونه حقيقة شئ لان الاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز خصوصاً مع ورود
صوكيرة من غير تحديد ثمانين لقوله نعم وذكره الله كثيراً وكم من قية قليلة غلبت
كثرة وبالدول قال السجاني بالثاني قال بن ادریس الفاضلان
العتق وروايت في الآيات لا اذا تقول للذي انعم الله عليه والعتق عليه السلام
وهو توفيقه للاسلام والعام النفي هو العتق له وتخليصه من دل الرقبة والمسا اليه
ذلك هو زيد بن جارية وكان قصته انه اسرى بعض الغزوات من جلد سارمي مجاز
يستكون اسراهم من حلتهم بوجارته يطلب من النبي افكا كنهن وكان قد وقع في سهم
الله فقال له اذهب اليك ارادك فهو لك فغلبت فلهما انما ابى متابعتا وكره فخره
رسول الله فعظم ذلك عليه فبقرانه خير رسول الله فوبه واشقه وجعل ولد له
يدعى زيد بن محمد وسبب تمام الآية ونحوها والعرض هنا بيان من شروعية العتق وسبب
الله تعالى انما اذا العتق سبب لاجل العتق لنفسه ففقه شبه لاجل العتق و
لا توازي اعلم ان العتق يحصل للمور ابا سبب منجزة بغرض هو العتق بقول له

وله عبارتان التخيير بلا خلاف كقوله أنت صر لوجه الله والاتفاق على خلاف كقوله
 ية أو معتن لوجه الله ولا بد فيه من اللفظ والنية وقصد القربة لكونه عبادة عظيمة
 قال النبي من اعتق نسمة مؤمنة عتق الله تعالى بكل عضو منه غصوا من النار
 مباشرة معلقة على الموت بغير عوض وهو المسمى في اصطلاح الفقهاء بتدبير وليس
 الكتاب ما فيه دلالة عليه بل هو مستفاد من السنة الشريفة مباشرة بعوض نعم
 هو المسمى كتابه وسياق مجتباه ملك الرجل أحد العبودين له وأحد المحرمات عليه
 بلا خلاف ورضاعاً على خلاف ولحق فيه العتق وملك المرأة أحد العبودين خاصة و
 استدلل بعضهم على هذا الحكم من الكتاب بقوله تعالى ان دعوا للرجمن ولداً
 ينبغي للرجمن ان يجرد ولدان كل من في السموات والارض الا اني الرجمن عبداً وهم
 الاستدلال به جعل بين النبوة والعبودية منافاة لانه نفى النبوة وانها عبودية
 فلا يجتمعان والا لكان المثبت عين المنقضى وفيه نظر لان المناقاة بينهما من جهة
 وذلك لانه من نوع الاب علو كان له تعالى ولد الكان من نوعه ولا شك ان الحقيقة
 الواجبة ساقية في صفة الاحتياج التي هي لازمة للعبودية فالتساق في بين النبوة وبين العبودية
 تساق في لازمها وذلك غير مستحق الا في الواجب نعم فلا يكون الاستدلال بما في المطلوب
 واما المحرمات فاستدل بقوله نعم والله ينهم لغوهم حافطون الا على ارضهم ملك

ايانهم فانهم غير ملومين وجه الاستدلال انما تضمنت اباحتها وعلى ملك العبد ملوم
لايج وطوبى واللازم كاللزم في البطالان وبيان الملازمة بان ما من ^{العموم} ابدا
وفيه ايضا نظر لانا نمنع ان كل مملوكه او ابنها او ابها حرم وطوبى مع كونها مملوكه
كذلك لو ملك موطوءة ابنه او ابيه ولو استدل على ذلك بالنسبة الشريفة كان الحق
مباشرة فمن نصيبه من المشرك يوجب غنق الباقي عليه ويلزمه الفقه مع سائر ما في هذا
عن فوت يومه ودست نوبه بقوله من اعتق مشركا له من عبده وله مال قوم عليه كذا لو
اعتق بعض عبده سري عليه بطريق الاولى ولان رجلا اعتق بعض غلامه فقال ع حرم
ليس لغيرك لو ملك لبعيد غنق عليه اذا غنى العبد او اقعده او اجر غنق عليه
اذا اسلم العبد وخرج الى دار الاسلام غنق على سيده اذا استر له انه كان ذلك
لعتقها العبد مائة على ولد من نصيبه وقال العامة انه لا يجوز بيعها ولا النصف في رقبها
بوجه ويتقن عليه عتقا مشروطا بوفائه والحق قد ذهب اصحابنا لاصالة بقاء الملك على حاله
لانه يجوز عتقها فلو لم يكن ملكا لم يصح نعم على مذهبنا لا يجوز نقلها مادام ولد لها الا
مواضع اثنى رقبها مع الاعايرة ٢٣ ان فليس مولانا قبل علوقها ان يكون موطوء
لحق الاستيلاء وان نجني جنائنه تغرق في جهنم ان نسلم وسيد الكافر ان يموت
فلا وارث رقبها بشرط العنق على الاقرب لثنا والذين يتبعون الكتاب مما ملك

ابناكم وكاتبوهم ان علمتم فيم خبر او انوهم من مال الله الذي اناكم ولا تذكروا قباكم على
 انما ان اردن تمنا نعل ان حرطيت عبد القوي كان له عبد يصحى ان
 يكاتب في فترت الدين يتقون امي يطلعون والكتاب بمعنى الكاتبة وهي مستف
 من الكتاب هو الجمع كانه قد جمع عليه نحو ما وفي الآيات احكام الامور ما وفيه بيان الشر
 وهي مستحبة مع الامانة والكتب فان سألنا العبد ما كذا استجاب لو لم يكن العبد امنا او
 كونا فهي مباحة وقال احمد يكون كرويه حنيفة وليس شيء الا في الآيات للنداء
 عدم الوجوب ان الكتاب بعتية او ازيد او نقص من قال مالك ابو حنيفة والشافعي
 وقال بعض اهل الظاهر ان سألها بعتية او اكثر وجب عاقبة وليس شيء لعموم
 انما سلطان على اموالهم الكتابة معاملة متفلة ليست بجاه العبد من نفسه لا تفتا ولا
 البيع المتقدمة والشرعية وانما بصفية او العتق غير قابل للتطبيق حال الحياة
 عبات الكتابة ان يقول السيد كاتبتك على ان تودي لي كذا في وقت كذا فلذا
 ادبت فانت حر فقبل العبد فان اقصرت العتق على ذلك فهي مطلقة وان قال على
 عتقت فانت في من شرطه وحكم الاول انه يخرج منه بقدر ما يودى في حكم الثانية انه
 ما بقي عليه شيء فهو بوعدها لازمة ويقال مالك ابو حنيفة ليس مالك لا يجزى العتق على
 و ابو حنيفة يجزى وقيل الشرطه جائزة من الطرفين وقيل بل جائزة من طرف العبد خا

قوله ان الشافعي والاصحاب الاول لهم اوفوا بالعقود ائتمروا في العبادة ان يقولوا ودين
 حر قال ابو حنيفة ذلك ليس بشرط لانيته ولا لفظاً وقال اصحابنا لا بد من ذلك من جهة
 وانه قال الشافعي والاصحاب فقال بعض اصحابنا والشافعي ما شرطه لهم فلو عد ما شرطوا
 لم يعقوب لا شك ان ذلك حوطاً في قوله نعم والذين يتبعون شارة الى شرابوا
 العبد ففعلوا البصرى المحبون لا قصد لهما معتبر وكذا ان شرط جواز تصرفه وهل شرط في
 اهل التاجيل قبل لا يجوز حاله وفيه نظر لجواز وقت حصول وعدم ملك العبد حاله
 العقد فبايده لمولاه فيجوز حصول الزكاة في الهبة تعليقاً للوجوب بالجزء قبل نعم
 بالاول قال مالك ابو حنيفة وبعض اصحابنا وبالنسبة في قال الشافعي اكثر اصحابنا
 وهو ان نعم شرط ان لا تعد ان حل وليس شئ بل يكفي واحد حصول العرض في هبة
 ودر المعينة الاول ما رجع الى الامور الدينية كقوله وما تفعلوا من خير بعلم الله واما الثاني
 ما رجع الى الامور الدنيوية كقوله نعم وانه لجب الخمر الشديد وقوله ان ترك خير واختلف
 المراد بها فقال الشيخ بها معاناً على عمل المشرك على كلا معنييه وانه قال الشافعي
 قال ابن عيسى مع الاول فقط اعني الامانة وقال الحسن البصري والنوري هو الثاني
 اعني ان كتب فقط ونفع كتاب العبد الكافر مع الاول ليس لا يصح وعلى الثاني يصح
 الاول قوي اذا كفر لا خير فيه لان فيه تسلطاً للكاfer على المسلمين ولا يعطى من الكفا

الزكاة والكافرا يعطى منها ولا يرد الموقوف انما اعطاه لغير التقوى على الجهاد في
 او ما علم بها النظر المتأخر لم يعلم قال للفكر في قوله نعم وانهم من مال الله
 انما ان المراد من قوله نعم انما يخرج من قبل الرب وقيل ليس بقدر وقال من دفعها
 ومبست عليه الزكاة وجعلت اعانة مكاتبه منها لقوله من مال الله الذي انما كن
 الزكاة كما تقدم في قوله في الرقاب ان لم يجز استحب عليه اعانة من مال نفسه
 قول اكثر اصحابنا وقال بعضهم يجب ان يبا مطلقا وبه قال الشافعي وقيل يستحب مطلقا
 قال ابو حنيفة وبعض متأخري الاصحاح تفصيل لوجبه وهو وجوبه انما من يوجب
 مطلقا عاجزا وكونه للموتى يجب الزكوات وان كان غريبه وبه قال بعض الفقهاء
 ومثله ان قوله من اهل الامر للوجوب الاستحباب في بعض الفقهاء
 بالاول لانه حقيقة كما تقرر في الاصول وبه قال الاكثر وقيل بالثاني لاصالة اهل
 ولان اصل الكتابة ليس بواجب فليست بواجبة اهل المراد بما ان الله هو الزكاة لا التبا
 الى الفهم او مال مطلقا لان الله نعم هو مال كل شئ الا ان
 بالاول وقيل بالثاني اذ عرفت انه مقتول من قبل بوجوب الاعانة مطلقا قال الامام
 هما لوجوب ان مال هو الزكاة ومن قال بان مال هو الزكاة والامر للوجوب في كل
 ومن قال بان مال هو الزكاة وان الامر للندب في تخصيص مكاتبه اولى لانه اعانة

فكفت قبة وفتح ما ذكرناه اول لان لا حقيقة الوجوب يكون شرطاً بوجوب
مال هو الزكوات لان شرط الوجوب اما اذا لم يحل كاه بوجبه يجب ان ينال
على اليد فعل تحت قولهم ونعوا ونوا على اليد والقوى لانه فكفت قبة فعل تحت
معك فكفت قبة واطعام في يوم ذمي مستقبه فروع لا يتقدر بالعطية السيد قلد ذكرته لا
اللفظ لا يتعين بانه نعم متضمن اذا بقى على العبد مال لو اخل بالاتباء حتى غنى
والى كجب القضاء حتى نعم لانه وجب له في وقته فجب له رد ولو اعتس به
الاول لم يجب له كجب على الكاتب القبول اذا كان من عين مال الكتابة او شديداً
كان من غير ضيق فلو لم يكن ان كذا كذا لو دفع الى كاتبه لشره وطلب من الزكاة
الواجبة عليه ثم عجز فردة فواجب على السيد رد مال صرفه في التحسين ولو كان
من كاه غيره رده على مالكه ليصرفه في مستحقه ولو كان من السيد رده من السيد فلو كذا
ان كان من غيره في اعرابية هنا قول الذبي تاكلم بحمل ان يكون صفة للمضاعف
تحت مال ان يكون صفة للمضاعف اذ ليس الاول يكون المفعول الثاني لانك
ضمير محذوف فاما كاهه ويجوز حذف ضمير بعد الصلة اذا كان مفعولاً وانه الوجه الظاهر في
هذه الثاني يكون مفعولاً كراهة عامته انك كل شيء فيه مقدمه اجابات اما المقتضى
فقال للمعاصر النكاح لغة لا تضاد هو سهو ولم يذكر ذلك احد من اهل اللغة بل لا

انما التنوع لا الشك والحق ان النكاح لغته هو الوطى يقال على العقد فضل
 ترك بينهما قبل تحقيقه الوطى مجاز في العقد وهو اول اذ المجاز حينئذ
 شتر اكل عند اكثر وشرع العقد لغوي مطلق على ابتداء وهو من المجاز نسبة للسبب
 المسبب ففضل كثير وقال صلى الله عليه وآله شتر موتاكم الغراب وغير ذلك من الال
 حاديت بل هو افضل من التجلي للعبادة ام العكس لا فإلن المساواة ومحج الاد
 لقول الصادق ما استفادتم فائدة بعد الاسلام افضل من وجه مسلمة
 اذا انظر اليها ونظيها الامر ما تحفظ اذا عاينها في نفس امره وغير ذلك
 اصل للعبادة وسببها مع كونه عبادة ولا شتمار على بقا النوع مع العبادة
 يختلف باقى المندوبات واما الالحاحات فيتنوع انواعها في شتمتها واقسامها
 ذلك فيه آيات الا ذكرناكم الايام منكم والمصالح من عبادكم واما لكم ان يكونوا
 فقرا فيغنم الله من فضله والله اسع عليهم ان يامى مثل البسام في كونهما من المندوبات
 ايم ونيتم واصلها ايام ونيام والام التي لازوج لها بكر اكانت وتبا كذالك
 الرجل الذي زوجه قال انش عرفان نكحي انكح وان تياهمي ان كنت افنى كم
 ايام وقال جميل حب الياهمي اذ تبينه ثم واجبيت الغواني وضجلا للادباء
 والعبادات بلان بزوجه من الازواج له من الحاربر والاما والحرر والعبدة الى جمع ذلك

الصالحين يعلياً فان المراد المذكور في الثاني قيد الصلاح قبل لانه يحسن بينهم قبل
 لانهم في شقيق عليهم سادتهم وقيل المراد بالصلاح القيام بحقوق النكاح وفي الكل
 نظر فان الاولين لا يوجبان التحصيل والثالث خلاف الظاهر والاولى انه عيب
 الصلاح لانهم اذا علموا ذلك غلبوا به في الصلاح لومين بالثمة التي سمى بها قبول
 فان الفاسق اذا زوج استغنى بالجدل عن احرام ان يكونوا فقيراً فقتلهم في قوة
 الجزية اي قد يكون اذا كانوا فقيراً يغتفر الله لهم كما كانوا فقيراً يغتفر الله لهم فلا يرد
 يقال فلان كان غنياً فقيره النكاح ويؤيده قوله لم يستغف الذين لا يجدون
 نكاحاً اذا فقر هذا من احكام ا قيل الامر بها للوجوب لذلك قال داود وجوب
 النكاح انعاده على طول حرة ومن لم يقدر فليترك منه وكذلك المرأة يحب عليها ان تزوج
 عنده وقيل على ما مضى فان لاصالة البراءة والاجماع اكثر التقية على خلافه ولا
 لو كان اجاباً لما خير بينه وبين ملك الهين في قوله فواحدة او ما ملكك في الاثر من باطل فكل
 المردوم وبيان الملازمة بانه لا يخير بين الواجب والمباح ولا شك في اباحة ملك الهين
 فانه ليس بواجب عند داود ولا يقوم مقام النكاح الواجب عنده نعم النكاح محبب
 لكنه للوقوف في الزنا كما سيجي في النكاح مستحب لمن تافت نفسه اجماعاً ومن لم تنق
 اكثر الفقهاء باستحبابه ايضا لعدم الآية وقوله من شاكوا اكثر داود قال النبي تركه مستحب

مستحب لقوله نعم سبيدا وصوره على الترك فيكون راجحا وفيه نظر لا خمدل انحصار
 بشيء غيرنا وقال بعض فقهاءنا كلما اجتمعت القدرة على النكاح والشهوة لا يستحب
 النكاح للمرأة والرجل وكلما فقد معا كره وان افرقا ان كان قادر غير سابقا ^{لها}
 غير فلا ريبه ولا يستحب فيه نظر عموم الامر في آية واحدة ولا يصح غيره من ^{حسب}
 ان ينظر في فليس يستحب ومن سنن النكاح ان استجاب النكاح وان النكاح شامل للز
 والدة والغنى والفقير السابق وغيره وقبل بل الرد ان كانوا فقير الى النكاح ^{والنكاح}
 بدفعه في آية دلالة على ان القدرة على المهر والنفقة ليس بشرط في النكاح وهو ^{مطلوب}
 ولذا لا يجوز لها الفسخ مع عجزه نعم القدرة المذكورة بشرط في وجوبه لاجابه ^{للكفو}
 فيه ^{ان} ان العبد والامة لا يستحب ان بالنكاح وان لما امر المولى بانها حماد ^{ان}
 للمولى آية لا اجابة فيه ^{ان} بان الفقير ليس بالغافل عن غيبته في النكاح خوف العيلة
 فان خراب فضله لا تنقص ولا تنقص ذلك عفته بقوله نعم واسع عليم يعلم ^{سعة} لا غنا
 قدر عليه عليه ما يصلح عباده ^{ان} وليستغف الذنوب لا يجدون كما ما حتى ينتم ^{من} من
 ان كان الفقير يخاف بآفة الفقر بالنكاح فليجهد في قسمة الشهوة وطلب العفة ^{بالز}
 لتكن شهوة كما قال يا معشر النسا من استطاع منكم الباه فلينزع ^{فعله} من لم يستطيع ^{ان}
 بالصوم فان له باء وقوله لا يجدون كما ما ^{لوصد} سببا له والرد بالنكاح ما ينكر به ^{لوصد} والمراد به

يمكن من فعلي الاول نكاحا منصوبا على المفعولية وعلى الثاني نزع بحفظ اي من نكاح حتى نقيم
 الصبي فساد فان الامور مرتبة بما وقاتها ولا بد لزوم التناقض بين الكلامين فانه
 امر الاول بالزوج مع الفقر وفي الثانية امر بالصبر عنه مع الفقر لا نقول ان الاول
 وردت للنهي عن المؤمن لا جل فقره وترك زوج المرأة لا جل فقره والثانية وردت
 الامر بالفقر بالصبر على ترك النكاح حذر عن تعب حاله الزوج ولا تناقض حينئذ على ما نقول
 انما مملكتان فسادا متناصلا انما وان ختم ان لا تقسطوا في التسامي فانكم لو لم
 تكلموا لنساء مني فقلت درباع فان ختم ان لا تعدوا واحدة او ما ملكت باكم ذلك
 ان لا تقولوا فسط فسطا اذا جازا فسط اذا عمل فمقسط ومنه ان السدح المقسط
 كان لهمة في اقط لا زالة نحو انكسبة اي ازلت شكاية والمراد باطاب لكم قبل ما وفق
 علم من محال من قبل المراد ما حل ولا شك ان الطبيب حقيقة فيما واقف الطبيعة ومجاز
 محال فعلى الاول يلزم الاضمار على الثاني المجاز فقبلهما سواء وقيل الاضمار اولى وحقيقة
 في الاصول انما قال ما ولم يقل من لان لفظة ما موضوعية بمعنى الشيء اعم من مفيد على فو
 العقل وغيرهم واعداء المذكورة معدولة عن اثنين اثنين فثلاث ثلاث واربع اربع
 فان ختم ان لا تعدوا اثنين او اعداء مذكورة فانكم واحدة او ما ملكت باكم لم يقل
 لما تعدم ذلك اي بخير من الواحدة او ما ملكت باكم اقرب ان لا تقولوا ولا تنفوا بها

يقال عال الرجل عباله اذا امانتم وانفق عليهم المعنى ان قصاصكم على الواحدة او ملك
 منكم بعد انفاقكم بسبب عيالكم وقيل ان لا تخروا من قولهم عال يحكم في حكمه
 جاز هو ما خور من قولهم عال البزان اذا مال فان الجاز ما يل عن الحق اذا اقرر به
 فوايد بضمها احكام قبل في سبب لهما اقول انهم كانوا يخرجون من لالة النيام لا
 يخرجون من الزنا ففيل بهم ان يخرجتم من ذنب فبغنى ان يخرجوا من مثله لا يخرجوا
 ويطع ١٢ انزل ان في كل اموال النيام جوا يخرجوا من لا يتيم ولم يخرجوا من كغير
 النساء وانما حقهن فضل لحم ذلك فليل للنساء السلم لسهوة العدل بنهن ان
 الرجل كان بجديته ذات جمال مال فيزوجهما ضنا بها فيجمع عنده منهن عدة ولا تعد
 الفياهم بغير فسر ان خفتم ان لا تعدوا في البتامي فترجوا غيرهن وكل محمل
 الامرين كالامر في الآية المقدرة والبحث في كماله ٤ اذا فسرنا الطلب كما وافق
 الطبع فهو مآلة مخصوصة بالمرات كما يحكى قال الخليل انما انى يصنع
 دون الاصل لان الخطاب للجميع فوجب التكثير ليجب الاذن لكل ناكح بر الجميع لما نشأ
 من بعد والذلى الطول كما تقول للجماعة اقسموها حال رهيمن رهيمن في ثلثة ثلثة واربعه
 اربعة لواء الجميع ولم يعد التوزيع اى وجود كل عدد وبلا عن جهاد الاول ان تقول
 فاك الخ لك نعم منه انه اذا اختلف العدد والمقدور عليه للمؤدية الجور بالموت والاطلا